



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: الإدارة المالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

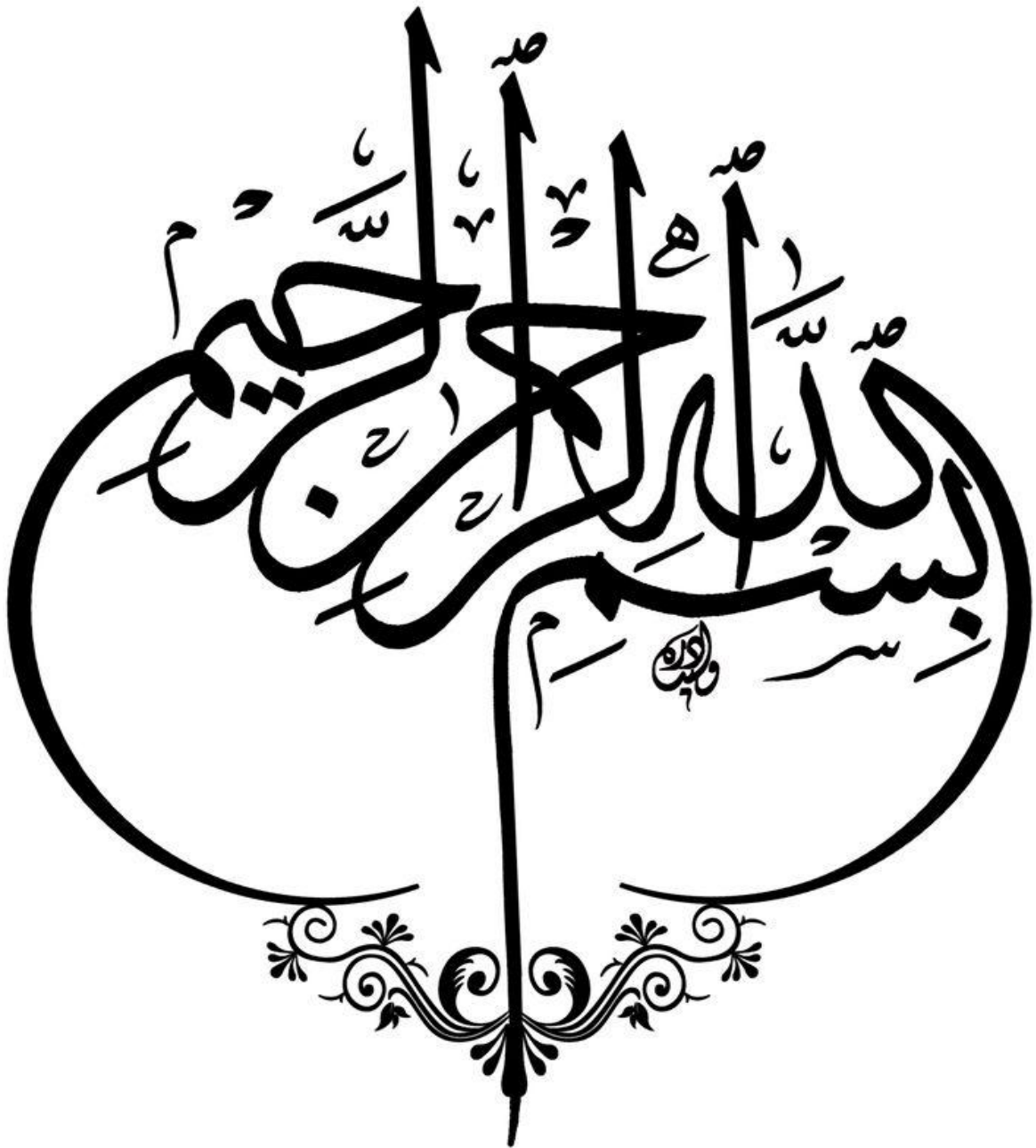
تأثير طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - BADR - ميلة-

المشرف	اعداد الطلب	
بوهلاله سعاد	بن عسكر علاء الدين	1

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	محبوب فاطمة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بوهلاله سعاد
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	قبايلي أمال

السنة الجامعية: 2025/2024



شكر وعرفان

قال الله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء
هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يحط الحروف ليجمعهما في
كلمات...تتبعثر الأحرف وعبثا أن نحاول تجميعهما في سطور...سطورا كثيرة تمر في
الخيال ولا يبقى لها في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات وصورا تجمعنا برفاق
كانوا إلى جانبنا...فواجب علينا شكرهم

ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة...

إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا...

وأخص بذكر الأستاذة الفاضلة والكريمة "بوهلالة سعاد" التي لم تبخل عني
بتوجيهاتها ونصائحها القيمة.

سدد الله خطاها وحفضها من كل سوء

وإلى كل من مد يد العون من قريب وبعيد

كما أتقدم إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة بالشكر الجزيل على تشريفهم لنا
بتقييمهم ومناقشتهم للبحث

إلى كل من ساهم بجهد قل أو كثير في إتمام هذا المشروع ولو بكلمة طيبة.

إهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه.

إلى كل من صلى خير البرية "محمد عليه أفضل الصلاة والسلام"

إلى الزهرة التي لا تذبل وأطيب نساء الكون أمي

إلى كل عائلتي وأصدقائي.

إلى كل منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح أساتذتنا الكرام

علاء الدين

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية وخصوص بنك الفلاحة و التنمية الريفية-ميلة- ، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدنا في الدراسة الميدانية على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، والذي طبق على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة قدرت بـ 30 موظفا قدمت له الاستمارة من بين 30 موظفا، ولمعالجة البيانات تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية الوصفية للعلوم الاجتماعية spss إصدار 26.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعرفة طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية عند مستوى دلالة (0.05) بينك الفلاحة و التنمية الريفية-ميلة-

الكلمات المفتاحية:

البنوك، التمويل البنكي، المؤسسات الاستثمارية.

Abstract

This study aims to identify the impact of banking financing methods on attracting investment institutions, with a particular focus on the Bank of Agriculture and Rural Development – Mila. To achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical method was used. In the field study, a questionnaire was adopted as a data collection tool and was administered to a random sample of 30 employees out of the total 30 targeted employees. Data was analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), version 26.

The study reached a number of findings, the most prominent of which is: There is a statistically significant impact of knowledge of banking financing methods on attracting investment institutions at a significance level of (0.05) at the Bank of Agriculture and Rural Development – Mila.

Keywords:

Banks, banking finance, investment institutions.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
I	البسمة
II	شكر وتقدير
III	إهداء
V	ملخص الدراسة باللغة العربية
VII	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
أ - هـ	المقدمة
الفصل الأول: طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: عموميات حول البنوك.
08	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك
10	المطلب الثاني: موارد البنوك واستخداماتها
11	المطلب الثالث: أنواع البنوك
28	المبحث الثاني: عموميات حول التمويل البنكي.
28	المطلب الأول: ماهية التمويل
34	المطلب الثاني: تعريف التمويل البنكي
34	المطلب الثالث: أنواع وطرق التمويل البنكي
36	المبحث الثالث: عموميات حول المشاريع الإستثمارية.
36	المطلب الأول: ماهية الاستثمار
45	المطلب الثاني: ماهية المشروع الاستثماري
49	المطلب الثالث: تمويل المشاريع الإستثمارية
60	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
62	تمهيد
63	المبحث الأول: لمحة عن الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله -
63	المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة وهيكله التنظيمي.
70	المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووظائفه.
71	المطلب الثالث: امتيازات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وعلاقاته العامة
73	المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.
73	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات
75	المطلب الثاني: أساليب وطرق المعالجة الإحصائية
76	المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الدراسة
78	المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة واختبار فرضية الدراسة.
78	المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة
82	المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة
85	المطلب الثالث: اختبار فرضية الدراسة
88	خلاصة الفصل الثاني:
90	الخاتمة
93	قائمة المراجع
100	الملاحق

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله -	65
02	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	76
03	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	77
04	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	78
05	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	79

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	عينة الدراسة والاستبانات المسترجعة وغير المسترجعة	71
02	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محاور الدراسة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه	74
03	ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ Alpha Crombach"	75
04	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	76
05	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	76
06	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	77
07	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	78
08	فئات مقياس "likert" الخماسي ودلالاتها	80
09	التحليل الوصفي لعبارات "ماهية البنك"	80
10	التحليل الوصفي لعبارات "طرق التمويل البنكية"	81
11	التحليل الوصفي لعبارات "جذب المؤسسات الاستثمارية"	82
12	نتائج تحليل التباين للانحدار () Analysis Of Variances المتغير التابع = جذب المؤسسات الاستثمارية	84

مقدمة

تلعب البنوك دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي، إذ تُعدّ المحرك الرئيسي للنشاطات المالية من خلال ما توفره من تمويل لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ولم تعد وظيفة البنوك مقتصرة على حفظ الأموال وتسيير العمليات المصرفية اليومية، بل أصبحت تشكّل قناة رئيسية لضخ السيولة في السوق، وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار، ما يمنحها تأثيرًا مباشرًا على ديناميكية النمو الاقتصادي وجاذبية البيئة الاستثمارية. ويُعد التمويل البنكي من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات في تمويل مشاريعها، سواء عند التأسيس أو التوسّع، حيث تسهم تنوع آليات التمويل ومرونتها في تعزيز ثقة المستثمرين وتحفيزهم على الدخول في استثمارات جديدة. ومن هذا المنطلق، أصبح لطبيعة التمويل البنكي من حيث شروطه، تكاليفه، ومدى تكيّفه مع حاجات السوق دورٌ كبير في تحديد مدى قدرة البنوك على استقطاب المؤسسات الاستثمارية ودعمها.

وقد برز ذلك في ظل المنافسة المتزايدة بين الدول والمؤسسات على جذب الاستثمارات، حيث يشكّل النظام البنكي أحد المعايير الأساسية التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار قبل اتخاذ قراراته. تُعتبر البنوك من أبرز الجهات الفاعلة في تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تضطلع بدور محوري في تزويد المؤسسات بالموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريعها وتوسيع نشاطها الاقتصادي. ويعتمد نجاح هذه المشاريع بدرجة كبيرة على مدى توفر التمويل البنكي المناسب من حيث الشروط، المدة، والتكلفة. فالبنوك من خلال ما توفره من أدوات تمويلية متنوعة مثل القروض، التسهيلات الائتمانية، وخطوط التمويل، تُساهم في تحفيز الاستثمار وتعزيز ديناميكية النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة العلاقة بين البنوك والمشاريع الاستثمارية تمثل مدخلًا مهمًا لفهم تأثير السياسات التمويلية البنكية على قرارات المؤسسات الاستثمارية.

إشكالية الدراسة:

ويمكن تحديد معالم الإشكالية البحثية الراهنة في التساؤلات التي تدور حول سؤال محوري هو:

ما مدى تأثير طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية؟

1- الأسئلة الفرعية:

وحتى يسهل لنا التحكم في جوانب الموضوع ارتأيت إلى تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤثر طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية؟
- هل تتدخل طرق التمويل البنكية في جذب المؤسسات الاستثمارية؟

2- فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية ونتمثل فرضيات الدراسة

في:



الفرضية الرئيسية:

- ان طرق التمويل البنكية تؤثر على جذب المؤسسات الاستثمارية.
- وتتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

- تؤثر طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية.

الفرضية الفرعية الثانية:

- ان طرق التمويل البنكية لا تؤثر حتما على جذب المؤسسات الاستثمارية.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على البنوك
- التعرف على مختلف عناصر التمويل البنكي.
- دراسة أهم طرق التمويل البنكي المعتمدة.
- التعرف على المشاريع الاستثمارية.
- تقييم مدى كفاءة وفعالية السياسات البنكية الحالية في دعم الاستثمار.

4- أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة من خلال تسليطها الضوء على العلاقة بين طرق التمويل البنكية وجاذبية البيئة الاستثمارية، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، والحاجة إلى تعزيز الاستثمار كرافعة للنمو والتنمية. كما تبرز أهمية الموضوع في سياق دراسة البنوك الجزائرية، باعتبارها مؤسسات محورية في دعم الأنشطة الاقتصادية، وهو مجال لا يزال يحظى باهتمام واسع من قبل الباحثين والمختصين.

ومن جهة أخرى، فإن أهمية هذه الدراسة تتبع من الاهتمام المتزايد بنظم المعلومات ودورها في دعم اتخاذ القرار البنكي وتحسين الميزة التنافسية للبنوك، حيث تعتبر نظم المعلومات من العوامل الحيوية التي تساهم في تحسين كفاءة التمويل وتوجيهه نحو المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى، كما تساهم الدراسة في تعزيز المعرفة النظرية حول العلاقة بين نظم المعلومات، طرق التمويل، وجذب الاستثمار، ما يجعلها إضافة قيمة للمكتبة الجامعية، ومصدراً علمياً للباحثين وصناع القرار في المجال المالي والمصرفي.

5- أسباب اختيار الدراسة:

كل البحوث والدراسات العلمية لها أسباب ودوافع كحسب التطلع العلمي ومعرفة الحقائق التي تشكل تساؤلات جديدة، ومما لا شك فيه أن لكل باحث أسباب ودوافع تجعله يختار مشكلة من أجل دراستها والكشف عن مختلف خباياها ومن الأسباب والدوافع التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع نذكر ما يلي:



- طبيعة التخصص والميول الشخصي لمعالجة الموضوع وحداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي، ناهيك إلى محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العملية والنظرية؛
- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية ودفع الباحثين للتعلم والبحث عن خبايا الموضوع أكثر؛
- قلة الدراسات والأبحاث التي طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية، فهي محاولة من قبل الباحثة لإثراء الموضوع ومعالجته؛

6- المنهج المستخدم:

من أجل تقديم دراسة شاملة وإثبات صحة الفرضيات المتبناة فإنه سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يتعلق بالجانب النظري والذي يهدف لجمع الحقائق والبيانات وتأسيس المفاهيم النظرية المتعلقة بطرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية باستخدام جمع البيانات بالاطلاع على مختلف الأبحاث ذات الصلة بالموضوع.

بينما الجانب التطبيقي يتعلق بتحليل آراء عينة من الموظفين بهدف الوصول إلى استنتاجات وإبداء توصيات واقتراحات تساهم في خدمة هذه الدراسة، وتمثلت أداة الدراسة المعتمدة في " الاستبيان".

7- صعوبات الدراسة

- ندرة المصادر والمراجع الحديثة المتعلقة بموضوع تأثير طرق التمويل البنكية على جذب الاستثمار
- قصر الفترة الزمنية المخصصة لإنجاز الدراسة.
- الموضوع شاسع ويحتوي على العلاقة بين ثلاث متغيرات كل منها يحتاج إلى الدراسة الدقيقة.

8- حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة.
- الحدود الزمانية: تمت دراستنا للموضوع خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية في الفترة الممتدة من 2025/02/22 إلى 2025/05/20.

- الحدود البشرية: تجلت في دراسة عينة من موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة.
- الحدود الموضوعية: تنحصر في دراسة تأثير طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة

9- الدراسات السابقة:

تناولت عدة دراسات موضوع البحث ، ومحاولة منا لحل الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة والتي تصب في موضوع البحث أو جانب واحد منه، ونجد منها:

- 9-1- زواوي فضيلة : تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،

2009، وفيها تناولت الباحثة كل من مصادر التمويل التقليدية والحديثة في المؤسسة الاقتصادية، وتطرقنا إلى أثر سياسة التحرير المالي على ميكانيزمات التمويل ، وصدر قانون النقد والقرض في افريل 1990 الذي غيّرت من خلاله السياسة التمويلية ، من خلال إعطاء الاستقلالية للبنوك في عملية منح القروض، وفتح المجال للبنوك والمؤسسات المالية لممارسة الوظائف البنكية ، وهذا ما أعطى فرص أكبر للمؤسسة لتوفير احتياجاتها التمويلية.

9-2- بن مسعود نصر الدين : دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، سنة 2010، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة ، اما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه، وتم ذلك باستخدام المنهج الكمي التحليلي لتتاسبه مع إشكالية البحث ، حيث استخلص جملة من النتائج أهمها: ضرورة القيام بدراسة جدوى تقضيلية من اجل التقليل من المخاطر وعدم التأكد من خلال تقييم التأثيرات المختلفة على أداة المشروع، مثل تغيرات أسعار السلعة المنتجة، وأسعار مستلزمات الإنتاج، وتكاليف التمويل وتغيرات الطلب

9-3- دراسة محمد بوشوشة : تأثير السياسة التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2016، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مختلف سياسات التمويل التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية من اجل تمويل نشاطاتها الاستثمارية والاستغلالية، فوظيفة التمويل في المؤسسة هي وظيفة محورية ، باعتبارها تضمن استمرار وتطور المؤسسة، وهذا بدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، للفترة ما بين 2010 إلى 2013 ، وهذا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة حالة، بحيث توصلت نتائج الدراسة أن المؤسسات تعتمد في تمويلها على سياسة التمويل الذاتي كأول مصدر تمويل لنشاط هذه المؤسسات ، حيث يشكل هذا التمويل أهمية كبيرة للمؤسسات في تمويل أنشطتها الاستثمارية ، بالإضافة إلى اعتمادها على التمويل الخارجي في تمويل استثماراتها ، حيث أن أول مصدر تعتمد عليه هو القروض البنكية ، ثم بواسطة طرح السندات ويأتي التمويل الخارجي الخاص عن . طريق الرفع من رأس المال .

9-4- بادي جمعة ، اجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية ، دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA وكالة ادرار 250 مذكرة ماستر 2019 ، ماهي الإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الإستثمارية ؟ ، حاولت الباحثة من خلال هذه المذكرة الى تطرق للإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الاستثمارية ، إذ أنها تنص على أن هناك مراحل تمر بها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الاستثمارية بداية بموافقة المبدئية الى مرحلة الحصول على تمويل المطلوب، و أيضا اعتمدت على مفهوم دراسة الجدوى المالية و دراسة الاقتصادية عند تمويل المشاريع الاستثمارية.

9-5- زبير عياش ، تأثير اتفاقية بازل 02 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية ام البواقي ، اطروحة دكتوراة في علوم التسيير تخصص مالية 2012 ، ما مدى تأثير تطبيق إتفاقية بازل على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، حيث قام بدراسة مدى تأثير تطبيق اتفاقية بازل 02 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث إستطعنا التوصل على نتائج بأن التمويل يعتبر عصب الحياة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلا يمكن لها ان تقام بغير ان يوفر لها من الاموال ما يكفي لتأسيسها و تشغيلها.

9-6- دراسة خديجة مراحي: بعنوان " واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - الوكالة - BADR سوق النعمان 331 أم بواقي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2016-2017، حيث تناولت الباحثة في دراستها على مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والتمويل، كما تطرقت الى التمويل من جانب المؤسسات و الأسس التي يقوم عليها الاستثمار في المشاريع الاستثمارية، وكذلك أهم الإصلاحات التي أدت إلى تغيير نمط تمويل القطاع الفلاحي، فكانت أهم نتائج الدراسة تأكيد أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسة مهما كانت صفته الحديث أو التقليدي، وأن أغلب المؤسسات تسعى إلى التطوير والتوسع من خلال خلق مشاريع جديدة.

10- هيكل الدراسة:

من اجل معالجة الدراسة تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي، بالإضافة إلى الخاتمة التي تضمنت النتائج، وفيما يلي تفصيل لذلك:

مقدمة: تمهيد عام حول الموضوع، طرح الإشكالية، التساؤلات الفرعية والفرضيات، ثم تحديد أهداف وأهمية البحث مع ذكر أسباب اختياره، ثم المنهج المتبع مع التطرق إلى الصعوبات ثم إلى الدراسات السابقة.

الفصل الأول: طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: تحت عنوان عموميات حول البنوك.

المبحث الثاني: بعنوان عموميات حول التمويل البنكي

المبحث الثالث: فتطرقنا فيه إلى عموميات حول المشاريع الإستثمارية

الفصل الثاني: تحت عنوان الدراسة الميدانية تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: تحت عنوان لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ميلة -

المبحث الثاني: بعنوان منهجية الدراسة الميدانية .

المبحث الثالث: فتطرقنا فيه إلى مناقشة نتائج الدراسة واختبار فرضية الدراسة .

لنختتم الدراسة بخاتمة و فرضيات وأهم نتائج الدراسة التي توصلنا إليها.



الفصل الأول:
طرق التمويل البنكية
على جذب المؤسسات
الاستثمارية

تمهيد:

تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دوراً محورياً في دعم الاقتصاد وتحفيز عجلة الاستثمار من خلال تقديم خدمات التمويل والإقراض، وتكمن أهمية البنوك في قدرتها على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية، مما يساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويعتبر التمويل البنكي أحد أبرز أشكال التمويل المتاحة للمستثمرين، إذ يُوفر السيولة اللازمة لإنشاء المشاريع أو توسعتها، مع تقديم حلول مالية متنوعة وفقاً لطبيعة المشروع واحتياجاته. ولأن المشاريع الاستثمارية تمثل العمود الفقري لأي اقتصاد مزدهر، فإن فهم العلاقة بين البنوك كمصدر تمويلي والمشاريع الاستثمارية كوجهة لهذه الأموال يُعد أمراً ضرورياً، ومن خلال هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول البنوك.
- المبحث الثاني: عموميات حول التمويل البنكي.
- المبحث الثالث: عموميات حول المشاريع الإستثمارية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

تعد البنوك من أقدم المؤسسات المالية التي ظهرت لخدمة الأفراد والاقتصاد، وقد تطورت وظائفها مع مرور الوقت لتصبح محوراً أساسياً في النظام المالي. وتكمن ماهية البنك في كونه وسيطاً مالياً يعمل على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار من خلال تقديم خدمات مالية متعددة كالإيداع، الإقراض، والتحويل. وتُساهم البنوك بدور فعال في تحفيز النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار المالي، وتلبية حاجات السوق من السيولة والتمويل.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك

ظهرت البنوك نتيجة حاجة الأفراد والتجار إلى حفظ الأموال وتسهيل المعاملات المالية، وتطورت مع الزمن لتصبح مؤسسات مالية تقدم خدمات متعددة.

أولاً- نشأة البنوك:

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد البابل " العراق القديم " في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق عرفوه قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاو لها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وجمع الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقد فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية

أما في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ظهرت البنوك بشكلها الآتي، وبالضبط في القرن 13 م و 14 م بعد ازدهار المدن الإيطالية وفي أواخر القرن 16 م إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية، وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة إلى بنك.

وأول بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401م، أما أقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1587م، وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609م، وعلى إثر الاكتشافات الجغرافية والفتوحات ازدهرت البلدان الأوروبية في القرن 16م و 17م فازدهرت الاعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات النفيسة¹.

وفي القرن 19م اخذت البنوك تتوسع وتأخذ شركات مساهمة واعتمادا من النصف الثاني من هذا القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الاقتراض المتوسط والطويل الأجل.

ثانياً- تعريف البنوك:

تستخدم كلمة "بنك" للدلالة على مؤسسة مالية تُعنى بالتعامل بالنقد والإقراض والتمويل، وقد شاع استخدامها مع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع المعاملات التجارية. ومن أجل الوقوف على مفهوم البنك بشكل دقيق، من الضروري التطرق إلى معناه من الناحية اللغوية والاصطلاحية، لتكوين فهم شامل لطبيعته ووظيفته ضمن النظام المالي.

¹ - السيد عبد الوالي، اقتصاديات النقد و البنوك، دار النشر، القاهرة، 1998، ص71.

1- التعريف اللغوي:

إن كلمة بنك (Banque, Bank) أصلها هو الكلمة الإيطالية بانكو (Banko) وتعني مصطبة، ويقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى ليقصد بها: المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات وأصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود¹.

أما باللغة العربية فيقال صرف وصارف واصطُرف الدنانير، بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف و الصيرف و الصيرفي و جمعها صيارفة، هو بياع النقود بالنقود بنقود غيرها. والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، و المصرف كلمة محدثة وجمعها مصارف و تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الإقراض أو الإقراض.

2- التعريف الاصطلاحي للبنك

وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، من وجهة نظر الكلاسيكية تعريف البنك " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما².

ويمكن تعريف المصرف بأنه: مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، خاصة الإقراض، التوفير، المدفوعات، كما توفر لمنشأة الأعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية³. ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاوله عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها⁴.

ويعرف أيضا على أنه مكان لالتقاء عرض النقود بالطلب عليها، أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الافراد على شكل استثمارات أي أنها حلقة وصل بين المدخرين و المستثمرين⁵.

¹ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالي، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2002، ص

² - محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر، مصر، الإسكندرية، 2006، ص 07.

³ - هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2008، ص 28.

⁴ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، 1982، ص 232.

⁵ - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 13.

المطلب الثاني: موارد البنوك واستخداماتها

المنشآت المالية هي مكان التقاء العرض والطلب على الأموال سواء كان هذا المكان بنوك أو شركات، تأمين أو بورصة، والنقود لا تطلب لذاتها وإنما لما يمكن أن تجلبه أو تحققه. وهكذا فإن العمل الرئيسي للبنك هو جمع المدخرات العاطلة مؤقتاً من الجمهور لغرض تقديمها للغير التي تعتبر موارده.

1- **الموارد الخاصة أو رأسمالها الخاص:** وهي تلك الأموال التي يتم جمعها عند إنشاء البنك.

2- **موارد الزبائن:** وتتمثل خاصة في الودائع وأذونات الخزينة، حسابات التوفير.

أ- **الودائع:** وتنقسم إلى ودائع جارية أي تحت الطلب وودائع لأجل.

- **ودائع جارية:** وهي ودائع تحت الطلب ولا يسدد مقابلها فوائد وتوضع بواسطة الأفراد أو الشركات الأشخاص أو شركات الأموال، أو الحكومات ويحق لصاحبها سحبها في أي وقت دون إخطار سابق.

- **الودائع لأجل:** وهي الوديعة التي تودع لدى البنك التجاري، ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك.

- **ودائع تحت الإشعار:** وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد الاتفاق على فترة زمنية متفق عليها.

الودائع لدى المكاتب الأجنبية: وهي نفس الودائع تحت الطلب والودائع لأجل والتي سبق ذكرها ماعدا أنه يتم إصدارها عن طريق الفروع خارج البلاد.

ب- **أذونات الخزينة:** هي إثباتات من قبل البنك لدينه اتجاه أصحابها الذين أقرضوه. هي إذا تمثل اعترافاً باستلام ودائع لأجل، هي تعطى فوائداً تتصاعد تبعاً لأجل السند.

ج- **حساب التوفير:** وهذا الحساب خاص بالأشخاص الطبيعيين، وليس فيه دفتر صكوك وبمقتضاه تسجل حركات السحب والإيداع في الدفتر يعطى للزبون، وعلى الزبون أن يحضر شخصياً، أو وكيله، إلى البنك، ومعه الدفتر مع كل عملية إيداع أو سحب ومبلغ كل عملية له حد أدنى لا يجوز النزول أكثر منه، والرصيد الأدنى للحساب له حد مقرر أيضاً وتعطى لقاء الحساب فائدة.

- **إعادة الخصم:** تلجأ البنوك إلى البنك المركزي لتستفيد من سياسة إعادة الخصم والحصول على سيولة.

- **التوجه إلى السوق النقدية:** أو سوق ما بين البنوك قصيرة الأجل، هناك تلتقي البنوك التي هي في حاجة للسيولة وتلك التي لها فائض في السيولة، وبذلك يتم إشباع الحاجيات المختلفة للبنوك.

المطلب الثالث: أنواع البنوك

تتعدد أنواع البنوك بحسب طبيعة نشاطها والوظائف التي تؤديها، فمنها البنوك التجارية التي تقدم خدمات مصرفية عامة، والبنوك المتخصصة التي تعنى بتمويل قطاعات معينة كالزراعة أو الصناعة إضافة إلى البنوك المركزية التي تشرف على السياسة النقدية، والبنوك الإسلامية التي تعتمد على مبادئ الشريعة ويهدف هذا التنوع إلى تلبية احتياجات الاقتصاد وتحقيق التوازن المالي.

أولاً- البنوك المركزية:

تعد البنوك المركزية النواة الأساسية للنظام المالي في أي دولة، إذ تشرف على تنظيم السياسة النقدية، إصدار العملة، وضمان استقرار الأسعار والنظام المصرفي. وتُمارس هذه البنوك دوراً رقابياً على البنوك التجارية والمؤسسات المالية، مما يجعلها أداة رئيسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة في النظام المالي.

1- تعريف البنوك المركزية:

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي وبعكس الحال بالنسبة للبنك التجاري فمن المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في البلاد الرأسمالية ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة للمصالح الاقتصادية العام¹. يرى شو Shaw البنك المركزي بأنه ذلك البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان. أما كيتش Kitsch وألكين Elkin ، فقد اعتبرا أن الوظيفة الأساسية للبنوك المركزية أنها مسؤولة عن تحقيق استقرار النظام النقدي.

وبصورة عامة يعتبر البنك المركزي على رأس التركيب النقدي والمصرفي في البلد أن يؤدي تواجده إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني².

البنك الجزائري حسب القانون 62 - 144 في مواده الثلاثة الأولى " هو مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية واستقلالية مالية، كما يطبق القواعد التجارية في تعامله مع الغير مقره بالجزائر العاصمة رأسماله مكتب وخصص كلياً من الدولة، وقمته هي 40 مليون فرنك فرنسي.

2- خصائص البنك المركزي

تتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص والسمات الفريدة والتي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية والمصرفية ومن هذه الخصائص ما يلي:

¹ - صبحي إدريس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقد و البنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص142.

² - ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر للطباعة و النشر، الجزائر، 2000، ص244.

- يحتل مركز الصدارة وقمة هرم الجهاز المصرفي: لأن له سلطة الرقابة على البنوك التجارية، كما أنه بنك الإصدار، وهو أداة مهمة في يد الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية عن طريق السياسة النقدية والائتمانية.¹
- يتمتع بقدرة تحويل الأصول: بمعنى أن البنك المركزي له دون سواء قدرة تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، و الأصول النقدية إلى أصول حقيقية، أي القدرة على خلق النقود القانونية التي تتميز بإبراء تام و نهائي، و هي ميزة لا تتوفر لدى البنوك التجارية الأخرى، ولهذا السبب أوكلت إليه مهمة الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، لما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.²
- يعتبر مؤسسة عامة : لأنه تابع للدولة، هذه الخاصية تمليها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، سواء من ناحية إصدار النقود القانونية، أو من ناحية التأثير على الائتمان و الإشراف على البنوك التجارية توجيهها ومراقبة.³
- البنك المركزي لا يتعامل عادة مع الأفراد: لأنه يهتم أساسا بتنظيم ورقابة العمليات المصرفية للبنوك التجارية، لهذا لا يستطيع أن يقوم بالوظائف التي يقوم بها البنك التجاري.⁴
- مؤسسة غير ربحية: البنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطاته إلى تحقيق الربح، بل الأرباح تأتيه عرضا على عكس البنوك الأخرى، فهو يهدف بالأساس إلى تحقيق المصلحة العامة.
- عموما، هذه الخصائص تجعل من البنك المركزي مؤسسة متميزة قياسا على غيرها من المؤسسات، وهذه الميزات تضعه في مركز لا يضاهيه غيره من البنوك والمؤسسات المالية.
- 3- وظائف البنك المركزي:**
- إن الجميع البنوك المركزية بشكل عام تؤدي وظائف متشابهة لتحقيق الصالح العام، نذكر منها مايلي حسب ظهورها:⁵
- عمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة، وهذا هو السبب الرئيسي لظهور مصرف إنجلترا في لندن لبيع سندات الخزينة البريطانية بواسطته ولإدارة دين الحكومة بشكل عام.
- يمارس البنك المركزي كبنك للبنوك.
- وظيفة الاحتفاظ باحتياطي الذهب والعملات الأجنبية وجاءت هذه الوظيفة عندما عرفت إدارة بنك إنجلترا أن ودائع المصارف أقل ثباتا من ودائع الأشخاص العاديين، لذا اضطر البنك إلى أن يحتفظ

¹ - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، ط1، الجزائر، 2014، ص 57.

² - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص138.

³ - محمد يوسف ياسين، القانون المصرفي و النقدي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص35.

⁴ - سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص257.

⁵ - زكريا الدوري، يسرى السمراي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2006، ص25.

اعتبارا من مطلع القرن التاسع عشر باحتياطي ذهب أكبر من ذلك الذي تحتفظ به المصارف الأخرى.

- احتكار وظيفة إصدار النقد، حيث ينفرد البنك المركزي بسلطة إصدار وتنظيم كمية النقد وفقا لمتطلبات التبادل التجاري وحاجة الوحدات الاقتصادية، ومن الأسباب لاحتكار وظيفة إصدار النقد بالبنك المركزي هي تنشيط السلطات النقدية في التحكم بوسائل الدفع المتاحة للوحدات الاقتصادية والسيطرة على حركة التوسع والتقلص بالإئتمان المصرفي.
- قيام البنك المركزي بالرقابة على الإئتمان والرقابة على الإئتمان يقوم بها المصرف من خلال ما يسمى بالسياسة النقدية ولهذه السياسة أدواتها الخاصة بها والتي يستخدمها البنك المركزي في عرض النقد.

ثانيا - البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من أبرز مكونات النظام المصرفي، حيث تقوم بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين من خلال قبول الودائع وتقديم القروض. وتساهم هذه البنوك بشكل فعال في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، خاصة المشاريع الاستثمارية، مما يجعلها عنصراً أساسياً في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي.

1- تعريف البنوك التجارية:

تتضارب التعاريف حول هذه البنوك، فهناك من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية.¹ وهناك من يرى أن الميزة الأساسية لأي بنك تجاري هي قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، (الحسابات الجارية الدائنة) أو بعد أجل قصير (الودائع لأجل أو بأخطار). فالبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التسليف الزراعي لا تتمتع بهذه الخاصية دون شك، ولذا تعرف هذه البنوك أيضا ببنوك الودائع.²

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل وبناء على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات

¹ - سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1982، ص ص 181-182.

² - محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة، دار المعارف، مصر، 1983، ص92.

الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاوله عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها.¹

فقد اتسع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية، ولم يعد يقتصر على العمليات القصيرة الأجل بل تعدى ذلك في كثير من الدول لتشمل تقديم الائتمان الطويل الأجل، مما أكسبها أهمية خاصة في النظام المصرفي، حيث إذ أطلقت كلمة "بنك" فإن المقصود هو البنك التجاري دون غيره من المؤسسات الائتمانية الأخرى.

2- خصائص البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية، ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي:

- تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه: يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

- ولا يكفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاماً واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية والقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.

- تعدد البنوك التجارية: تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعاً لحاجة السوق النقدية. إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

- تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية والثانية إبرائية نهائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغيرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

¹ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1982، ص 232.

- تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية¹.

3- تصنيف و تمييز البنوك التجارية:

- **التفرقة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية:** تتشابه البنوك التجارية والمؤسسات المالية في الكثير من أوجه نشاطها، وخاصة في الائتمان، حيث لا خلاف فيما يتعلق بالاستخدام أو التوظيف. أما الخلاف الحقيقي فهو يتعلق بمصادر الاستخدام، حيث نجد أن البنوك التجارية تعتمد بشكل كبير في عملياتها على الأموال التي حصلت عليها من الغير في شكل ودائع، بينما تعتمد المؤسسات المالية على أموالها الخاصة، وإذا اضطرت إلى استخدام أموال الغير (الودائع)؛ فيكون ذلك في ظروف استثنائية.

- **التفرقة بين البنوك الخاصة والبنوك العامة:** البنوك الخاصة مؤسسات ذات رؤوس أموال خاصة تتخذ شكل شركات مساهمة أو غيرها من الأشكال القانونية، لكن أهمية البنوك من خلال دورها الفعال في عملية تجميع المدخرات، وخلق الائتمان جعل من تلك المؤسسات تخضع للدولة ورقابتها وذلك من خلال عمليات التأمين الجزئي للبنوك (فرنسا) ومساهمة الدولة شبه كبيرة في العديد من المصارف (لبنان) والتأثير على القطاع المصرفي من خلال عمليات إيداع أموال الدولة (السعودية) مما كون ما يمكن أن نسميه القطاع المصرفي العام إلى جانب القطاع المصرفي الخاص.

- **التفرقة بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال وبنوك الائتمان متوسط أو طويل الأجل:** يطلق على البنوك التجارية أحياناً وصف بنوك الودائع، حيث أن نشاط هذه البنوك يقتصر على عمليات الائتمان وتقبل الودائع الجارية ولأجل قصير، بينما يتركز نشاط بنوك الأعمال على منح القروض وإصدار السندات والمشاركة في إنشاء المشاريع والحصول على أنصبة فيها.

- أما بنوك الائتمان المتوسط والطويل الأجل فيقتصر نشاطها على منح الائتمان لمدة لا تقل عن سنتين، ولا يمكنها تقبل ودائع جارية إلا بإذن خاص من السلطات المختصة.

- إلا أن التقارب بين المجموعتين ظهر بشكل واضح في العصر الحديث، حيث بدأت البنوك التجارية في تقبل الودائع الادخارية على نطاق واسع، كما بدأت بالمقابل تقدم قروضا لآجال طويلة (تزيد عن سنتين)².

¹ سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996، ص 114، 115.

² - مصطفى رشدي شبيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1985، ص 195.

- **التفرقة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية:** البنوك الأجنبية تعني خضوع رأس المال لسلطة الأجانب.
- لذا فقد حمت العديد من الدول هذا النوع من المصارف (مصر) ودول أخرى عملت على جعلها وطنية (السعودية) كما عملت دول أخرى على تشديد الرقابة وفرض نسب من احتياطي يتم إيداعها في البنك المركزي (لبنان).
- **التفرقة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية:** البنوك الإسلامية هي البنوك التي تستقبل الودائع لتشغيلها في مشاريع توزع عائداتها فيما بين البنك وصاحب المشروع والمودعين في حالة الربح، بعيدا عن مفهوم الفائدة. وأهم ما يميز هذه البنوك عن البنوك التجارية هو أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا، وذلك باعتبار الفائدة ربا¹، و الشرع الإسلامي يحرم ذلك، وهذا النوع من البنوك معروف بكثرة في البلدان العربية وخاصة السعودية والأردن ومصر والدول الخليجية.
- 4- أنواع البنوك التجارية الجزائرية:

لقد أحدث قانون النقد و القرض 09-10 الصادر في 14 أفريل 1990 تنوع كبير على مستوى القطاع المصرفي من حيث عدد وطبعة البنوك الناشطة في المجال وذلك من خلال تأسيس محيط بنكي و مالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد وقواعد ومعايير العمل المصرفي.

• البنك الوطني الجزائري B.N.A:

أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66 / 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 يمكن حصر أهم وظائفه فيما يلي:²

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير و المتوسط الأجل و ضمان القروض كتسهيلات
- الصندوق و السحب على المكشوف و التسليف على البضائع و الاعتمادات المستندية.
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج
- الزراعي حتى عام 1982 ، حيث أسس البنك الفلاحي للتنمية.
- يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالإضافة آلي مساهمته في راس مال عدد من البنوك التجارية.

- القرض الشعبي الجزائري C.P.A:

تأسس القرض الشعبي الجزائري بقرار رقم 66/336 الموافق لـ 14 ماي 1966 براس مال يقدر بـ 15 مليون دينار جزائري³ و يقوم بالوظائف التالية:

- تقديم للحرفين و الفنادق و قطاع السياحة و الصيد والتعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و كذلك تقديم قروض لأصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.

¹ - أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك، مكتبة مدبولي، القاهرة 1989، ص101.

² - القانون رقم 66 / 178 المؤرخ في 13 جوان 1966، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

³ - القانون رقم 336 / 66 المؤرخ في 14 ماي 1966، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

- يقدم قروضا و سلفيات لقاء سندات عامة إلى الادارات المحلية، وتمويل مشتريات الدولة و الولاية و البلدية و الشركات الوطنية.

- يقوم بعملية البناء و التسيير من خلال قروض متوسطة و طويلة الأجل.

- البنك الجزائري الخارجي B.E.A :

أنشئ بموجب المرسوم رقم 204/67 بتاريخ 1967/10/11 على شكل مؤسسة وطنية حيث أنه يعمل وفقا للقانون التجاري، ففي الإطار الداخلي يقوم بما يلي:¹

- تمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى في ميدان المحروقات
- تمويل المؤسسات بالقروض اللازمة للتجهيز سواء كانت مباشرة مثل السحب على المكشوف و التسبيقات المباشرة أو غير المباشرة و تشمل القروض بالتوقيع و الاعتمادات المستندية و الكفالات يمنع القروض الاستثمارية متوسطة الأجل، أما في الإطار الخارجي فيقوم بما يلي:
- ترقية علاقات الجزائر الخارجية من خلال الاستيراد و التصدير.

- تمويل التجارة الخارجية وتوفير كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الخارجية.

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R :

تأسس بالمرسوم رقم 82/206 بتاريخ 1982/03/13 مهامه:²

- قروض التمويل التي تخصص لتغطية التمويل الفلاحي وتطوير الإنتاج الغذائي و الحيواني الزراعي على المستوى الوطني و على مستوى الريف.
- قروض خاصة بدعم نشاطات الصناعية التقليدية و الحرفية.

- بنك التنمية المحلية B.D.L :

تأسس بالمرسوم رقم 85/65 المؤرخ في 1985/04/30 و هو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري و يقوم بما يلي:³

- خدمة الهيئات المحلية على مستوى البلديات و الولايات.
- منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
- منح القروض المتوسطة و القصيرة الأجل إلى القطاع الخاص.

ثالثا- البنوك الشاملة

يرى الكثير من الاقتصاديين أن البنوك الشاملة هي أساس فكرة ألمانيا، رغم أن البنوك في ألمانيا بدأت متأخرة تاريخيا عن إنجلترا وإيطاليا ولقد كان دورها محدودا في تلك الفترة، وكان أول البنوك بنك بروسيا(بوندر بنك حاليا) ولذي أسسه فريدريك الأكبر وقد اتسع نشاطه بمعناه الشامل من خلال تنويع

¹ - القانون رقم 204/67 بتاريخ 1967/10/11، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

² - القانون رقم 82/206 بتاريخ 1982/03/13، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

³ - القانون رقم 85/65 بتاريخ 1985/04/30، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

المساهمات في تمويل ملكية المشروعات على نطاق واسع، ومن ثم تأسس بنك دويتش بنك ثم كومرز بنك في عام 1870، وتم جمع موارد قليلة لاستثمارها في رأس مال البنك والجزء الآخر لمجرد الإيداع، وكانت البنوك في البداية مملوكة ملكية خاصة ولذلك كان أصحاب البنوك في تلك الفترة ومجالس إدارتها من كبار التجار وخاصة في هامبورغ حتى تركزت التجارة في ذلك الوقت، ثم نشأت بنوك تقديم خدمات متنوعة لعملائها والتي تعد نواة البنوك الشاملة فيما بعد، حيث اختلفت عن غيرها في أوروبا، وتعود نشأت البنوك الشاملة في ألمانيا إلى أسباب تاريخية، حيث لم يكن التداول والتجارة في الأوراق المالية قد استقر في ألمانيا بسبب عدم وجود سوق رأس مال متطور بالقدر الكافي، وهو الأمر الذي أدى بالبنوك إلى التوسع في تمويل الشركات والتوسع في إقراض قطاع الصناعة بصفة خاصة ولذلك تزامن تطور البنوك والصناعة في ألمانيا سوياً، ولقد اتسعت أعمال البنوك في ألمانيا على غرار بنوك أمريكا التي كانت تتخصص في أعمالها، بحيث دورها الاستثماري التنموي كان خليط من الصيرفة التجارية وأعمال بنوك الاستثمار وأعمال السمسرة بالإضافة إلى التعامل بالأوراق المالية، واتسعت أنشطة البنوك الألمانية من مجرد مؤسسات تمنح ائتمان قصير الأجل إلى منح الائتمان الطويل الأجل¹، ويمكن القول أن نشأة البنوك الشاملة كان محصلة:

- التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الاقتصاديات المختلفة وطبيعة ومدى عمق المرحلة التنموية التي مر بها.

- تطور السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية الوطنية والدولية التي تؤثر على دور البنوك
- مدى إدراك أهمية الوظائف التي تضطلع بها البنوك.²

1- تعريف البنوك الشاملة:

البنوك الشاملة من بين المواضيع الهامة التي حظيت باهتمام كبير من المصارف على مستوى المحلي والدولي في السنوات الأربعين الأخيرة بصفة عامة، فقد اكتمل خلال تلك السنوات توجه على أهمية تطوير الإطار الهيكلي للمصارف بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة.

عرفت البنوك الشاملة "أنها تلك الكيانات التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمستجدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد انه تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال".³

والبنوك الشاملة "تعني أنها تلك التي تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك وكذلك الوظائف غير التقليدية مثل تلك التي تتعلق بالاستثمار، أي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال

¹ - رشيد صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي، دار الجامعية، مصر 2000، ص ص76-77.

² - عصام عمر احمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، 2013، ص190.

³ - عبد الطالب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها إدارتها، دار الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص19.

بينما يعرفها البعض الآخر بأنها المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة وإيجاد الائتمان والتي تلعب دور المنظم في تأسيس المشروعات وإدارتها. وبصفة عامة يمكن القول أنها البنوك التي لم تعد تنقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت تمتد نشاطها إلى كل المحالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

2- خصائص البنوك الشاملة

- تتميز البنوك الشاملة عن غيرها من البنوك بما يلي:
- تقوم البنوك الشاملة عادة على أساس الحجم الكبير والذي سيعتمد على مبدأ التنويع.
- قوة مركزها المالي بسبب إمكانية حصولها على إيرادات متنوعة المصادر ومن فئات وقطاعات متنوعة.
- قدرتها على تجنب مخاطر الائتمان التي قد تتعرض لها البنوك من خسائر وعدم سداد القروض، وذلك باعتمادها التنويع القطاعي والجغرافي والمهني سواء من حيث حصولها على الإيرادات أو توظيف هذه الأموال.
- التنوع في مصادر التمويل والاستثمار عن طريق التنوع في مصادر تمويلها ونشاطها عن طريق اللجوء الى مصادر غير تقليدية.
- وهذا تتميز البنوك الشاملة بـ:
- اتخاذها شكل الشركات القابضة المصرفية.
- أداء مجموعة متكاملة من الخدمات.
- انتقال البنوك الشاملة من مصرف محلي الى مصرف متعدد الجنسيات
- انتقال البنوك الشاملة من بنك ذي مكتب واحد الى بنوك ذات فروع متعددة
- انتقال البنوك الشاملة من بنك الى سلسلة مصارف¹.
- إن البنوك الإسلامية أصبحت حقيقة واقعة ليس في الأمة الإسلامية فحسب، بل في جميع بقاع العالم، مقدمة بذلك فكر اقتصاديا ذات طبيعة خاصة، الأمر الذي يتطلب التعرف على مفهومها وأنواعها وكذا مراحل نشأتها وأهم خصائصها من خلال هذا المبحث

¹ - الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، عدد 3، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، 2003.

رابعاً - البنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية حدثاً متميزاً وجديداً في المجتمع الإسلامي بصفة خاصة في العالم بصفة عامة، حيث مرت هذه البنوك بمجموعة من المراحل التي تخللها جهود عظيمة تم بفضلها إعطاء عدة تعاريف لها.

1- تعريف البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- إن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تعمل على تجميع الأموال التي تكون غير مستثمرة وتقوم بتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتقدم لصاحبها ربحاً عن طريق أعمال التنمية بما يعود بالفائدة عليه ويخدم بالتالي مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.¹
- كما عرفها زكي الشافعي في عبارة واحدة "هي التعامل في الائتمان والاتجار في لديون" وهي بذلك لم تجمع بين الشطين الحقيقي والمالي وهي السمة المألوفة للاقتصاد الرأسمالي المعاصر ككل، وما يشهده من الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني والمتمثل في تدفقات السلع والخدمات، والاقتصاد المالي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان.²
- حسب اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، فإن البنوك الإسلامية هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.³
- كما عرفت البنوك الإسلامية "بأنها المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.⁴

¹ - نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، سنة النشر 2012م، ص45.

² - عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى، سنة النشر، 2013 م، ص ص113-114.

³ - خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سفيان، العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، سنة النشر 2011، ص31.

⁴ - شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، سنة النشر، 2012م، ص11.

2- نشأة البنوك الإسلامية

يمكن الإفراق في الحديث التاريخي عن البنوك الإسلامية حتى نصل إلى عمق التاريخ الإسلامي، فتكشف الجذور الأولى للبنوك الإسلامية وبوادرها، فإنه مما لا شك فيه أن المسلمين في أوج نهضتهم الثقافية والاقتصادية قد كانت لهم التجارة واسعة وصلت إلى شمال أوروبا وإلى جنوب إفريقيا من جهة أخرى كما امتدت من شواطئ الأطلس إلى بحر الصين وهذه التجارة الواسعة تتطلب مرونة مالية تواكبها وتماشيتها.

فمنذ عهد الصحابة، وبعد فتوح الشام ومصر، بدأ التمييز بشكل واضح بين معنى الوديعة البسيطة التي تحفظ كما هي أمانة عند الوديع، والوديعة في الحساب الجاري التي يضمنها الوديع للمودع، وفي المقابل ذلك يستطيع استعمالها كيفما يشاء، سواء في تجارته المباشرة أم في ما يقدمه لغيره من أموال على أساس المضاربة، ففي حديث عبد الله بن الزبير الذي ينص على أن أباه كان يشترط على من يرغب الإيداع عنده من أجل الحفظ أنه يضمن له وديعته في مقابل إخراجها في شكل الوديعة الفقهية إلى شكل القرض المضمون من جهة، والذي يباح له استعماله من جهة أخرى.

واتخذت اتجاهين رئيسيين حسب المستوى المكاني، فعلى المستوى المحلي كانوا يتقبلون الودائع بالحساب الجاري من التجار، وغيرهم من المتعاملين في السوق، ويتيحون لهم مقابل ذلك الحق بكتابة الشيكات عليهم، وكانت هذه الشيكات تتخذ اسم الرقاع أو الصكوك، وعلى المستوى الخارجي كانوا يقومون بالتحويلات على الحساب دون نقل فعلي للنقود، واستعملوا في ذلك نوعاً من الرقاع أسموه السفنجة.¹

• في عام 1950 مبدأ التفكير المنهجي في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.²

• وفي عام 1971م تأسس بنك ناصر الاجتماعي، غير أن البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي تمثلت في إنشاء بنك دبي الإسلامي عام 1975م بدولة الإمارات العربية.

• ثم ظهر بنك دبي الإسلامي عام 1978م و"بيت التمويل الكويتي" عام 1979م.

• وفي عام 1972م أنشأت "مؤسسة... وإدارة الأيتام" في الأردن، ثم وقعت 25 دولة إسلامية على تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" في عام 1974م.

• كما بدأت المحاولات المالية إلى ظهور بنوك إسلامية، وكان أولها "بنك الادخار المحلي" بمصر في 1963، في محافظة الدهليقية بدلت النيل، وفي مدينة "صيت عمر" ظهور أول بنك إسلامي للتنمية المحلية.³

¹ - محمود إبراهيم غسان وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر للنشر، دمشق، الطبعة الثانية، 2002، ص 172.

² - محمد حسين الوادي ومحمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية للتطبيقات العلمية، دار الميسر للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 42.

³ - فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار البازوري العلمية، عمان، 1996، ص 120.

- ولقد بلغ عدد البنوك الإسلامية في العالم سنة 2004 حوالي 1800 مصرف، تمثل البنوك الإسلامية حوالي 265 بنكا إسلاميا فيما هناك حوالي 300 بنك تقليدي يقدم منتجات بنكية إسلامية.

3- أنواع البنوك الإسلامية:

يمكن إعطاء عدة أنواع من البنوك الإسلامية بحيث تقسم وفقا لعدة أسس هي:¹

- **وفقا للنطاق الجغرافي:** ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه، وفقا لهذا النشاط بمن لنا التفرقة بين النوعين التاليين:
 - آ- **بنوك إسلامية محلية النشاط:** وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطه على الدولة الذي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.
 - ب- **بنوك إسلامية دولية النشاط:** وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلي.
- **وفقا للمجال الوظيفي للبنك:** ويمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك كما يلي:
 - آ- **بنوك إسلامية صناعية:** وهي تلك البنوك التي تخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخيارات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال شديد الأهمية.
 - ب- **بنوك إسلامية زراعية:** وهي البنوك التي تغلب على وظيفتها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام، تتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية، حيث تقوم باستغلال الأراضي المهملة وذلك استرشادا بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم: الأرض لله وللرسول ثم لكم فمن أحيا أرضا ميتة فهي له وليس المحتجز حق بعد ثلاث سنوات.
 - ت- **بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية:** وهي تقتصر إليها فعلا الدول الإسلامية حيث تقوم هذه البنوك على نطاقين، نطاق بنوك الادخار أو صناديق الادخار مهتمة بجمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء، ويهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع والنطاق الآخر ونطاق البنوك الاستثمارية أو الوجه الآخر من العملة يقوم هذا النطاق بإنشاء بنك استثماري في عواصم المحافظات يقوم بعملية توظيف الأموال وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة ومنه يقوم البنك الإسلامي بدور فعال في تنشيط الاستثمار في الدول التي تتواجد بها ومن إنعاش الاقتصاد الإسلامي.

¹ - عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم تسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر، 2013-2014، ص ص 36-38.

ث- بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدولة الإسلامية ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف.

ج- بنوك إسلامية تجارية: وهي البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري بصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفق الأسس والأساليب الإسلامية القومية.

- **وفقا لحجم النشاط:** يتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لمعيار الحجم إلى ثلاثة أنواع وهي:

آ- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط وتأخذ الطابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظرا لكون عدد عملائها محدود.

ب- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع تنتشر فروعها على مستوى الدولة لتغطي عملائها الذين يرغبون في التعامل معها، وتكون أكبر جهات النشاط وأكبر من حيث عدد العملاء وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدماتي من حيث التنوع.

ج- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى، وتكون ذات حجم يؤثر على السوق النقدي والمصرفي المحلي والدولي وتمتلك هذه البنوك فروعاً لها في أسواق المال والنقد الدولية.

- **وفقا للاستراتيجية المستخدمة:** يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا لأسس الاستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع الآتية.

آ- بنوك إسلامية قائدة ورائدة: وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحداث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا.

ب- بنوك إسلامية تقليدية: تقوم هذه البنوك على أساس التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظم جهود البنوك الأخرى في مجال تطبيق النظم المصرفية التي توصلت إليها، فإذا وجدت هذه استجابة لدى جمهور العملاء ونجحت في استقطاب جانب هام منها، أثبتت ربحيتها وكفاءتها، سارعة هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية متشابهة لها مع تقاضي تكاليف أو مصاريف أقل مقابل قديم هذه الخدمات.

ج- بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: يقوم هذا النوع من البنوك على استراتيجية التكميش والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي تثبت ربحيتها فعلا وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكلفتها مرتفعة وهي تتسم بالحذر الشديد من أي نشاط لا يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

- **وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك:** حيث يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الأساس إلى نوعين أساسيين

هما:

آ- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصاً من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى وتسمى عمليات الجملة أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي تسمى عمليات التجزئة.

ب- بنوك إسلامية غير عادية: وهذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تنمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى للبنوك الإسلامية العادية وذلك لمواجهة الأزمات التي تصادفها أثناء نشاطها وتتأثر هذه البنوك أثناء عملها من العوامل حيث تضع حدوداً لمواصلة مختلف نشاطاتها.

خامساً - البنوك المتخصصة

لقد تعددت و اختلفت تعريف البنوك المتخصصة من كاتب إلى آخر، كما تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهورها و نشأتها هذا ما اكسبها العديد من الخصائص التي تمكنها من أداء وظيفتها على أكمل وجه.

1- تعريف البنوك المتخصصة:

يقصد بالتخصيص بصفة عامة العملية التي يتم بموجبها توزيع الأموال المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن المواءمة بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الربحية أي تخصيص الأموال على بنود النقدية أي الاستثمارات بالأوراق المالية والقروض والتسليفات والأصول الأخرى.¹

للبنوك المتخصصة العديد من التعاريف نوجزها فيما يلي:

تعرف على أنها البنوك التي تتخصص بخدمة قطاعات معينة وبالذات المهم والاساسي منها ، و ذلك من خلال توفير تمويل لهذه القطاعات بالشكل الذي يساهم في تطويرها وتنميته.²

كما تعرف كذلك على أنها مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطاع أو فرع اقتصادي معين ويتم تمويلها لهذه القطاعات عن طريق الائتمان الذي تقدمه ، وغالباً ما يكون الائتمان المصرفي للبنوك المتخصصة طويلة الأجل بحكم طبيعة النشاط الاستثماري القائم في القطاعات الزراعية والصناعية والسكنية لدى تسمى المصاريف الممولة لقطاع زراعي بالمصارف الزراعية ، وهكذا للمصارف الصناعية والعقارية.³

ويمكن استنتاج تعريف البنوك المتخصصة على أنها مؤسسات مصرفية تُعنى بتمويل قطاعات اقتصادية محددة تُعد ذات أهمية استراتيجية، مثل الزراعة، الصناعة، أو الإسكان، وذلك بهدف دعم نمو هذه

¹ - اديب قاسم، النقد والمصارف، ط1، دار الضياء للطباعة، 2010، ص14.

² - فليح حسن خلف، النقد و البنوك، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص309.

³ - ناظم محمد نوري الشمري ، النقد و المصارف و النظرية النقدية، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص141.

القطاعات وتطويرها. وتُقدّم هذه البنوك التمويل المناسب لطبيعة نشاط تلك القطاعات، وغالبًا ما يكون على شكل ائتمان طويل الأجل، نظرًا لطبيعة المشاريع الاستثمارية التي تتطلب فترات زمنية ممتدة لتحقيق العوائد.

ويتم تصنيف هذه البنوك بحسب القطاع الذي تخدمه، فعلى سبيل المثال يُطلق على البنك الممول للقطاع الزراعي اسم "البنك الزراعي"، وللقطاع الصناعي "البنك الصناعي"، أما الممول للقطاع العقاري فيُعرف بـ"البنك العقاري". ويُعد هذا النوع من البنوك أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة من خلال توجيه التمويل نحو قطاعات حيوية ذات تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني.

2- خصائص البنوك المتخصصة

ان المصارف المتخصصة تتميز بعدة خصائص تنفرد بها وتميزها عن غيرها من المصارف وذلك من خلال تخصصها النوعي واعتمادها على مواردها الذاتية ومنحها الائتمان طويل الاجل اضافة الى غيرها من الخصائص وذلك ما يمكن اجمالها بالاتي:

- **التخصص النوعي:** ان ما يميز المصارف المتخصصة عن غيرها من المصارف هو في تخصصها النوعي حيث انها تتعامل مع نوع معين من الانشطة الاقتصادية وهذا ما يعكس سبب تسميتها بالمخصصة ومن هنا فان المصرف الذي يعمل في مجال الصناعة يطلق عليه المصرف الصناعي والذي يعمل في مجال العقار يطلق عليه المصرف العقاري الخ.
- وبالتالي فان المصرف لا يمنح قروضه الا للأشخاص الذين يعملون في مجال تخصصه، فالمصارف العقارية لا تمنح قروضها الا لتمويل العمليات المتعلقة بالعقارات كذلك فان المصارف الصناعية لا تمنح قروضها الا للعمليات التي تتعلق بالصناعة كإنشاء مصنع أو تجهيز ورش صغيرة للشباب.
- وهذا يتطلب ان يكون لدى المصرف ادارات وكوادر فنية متخصصة في نفس النشاط الذي تخصص فيه وذلك بهدف دراسة جدوى المشروعات المقدمة للمصرف وتقييمها من الناحية الفنية قبل البت فيها.¹
- **الاعتماد على الموارد الذاتية:** ان المصارف المتخصصة تعتمد على مواردها الذاتية في خلق الائتمان حيث يكون اعتمادها الاساسي على رأسمالها واحتياطياتها ومخصصاتها بالإضافة الى بعض الموارد الاخرى كالاقتراض من المصرف المركزي والحكومة كذلك الاقتراض من المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الأخرى.
- **منح الائتمان طويل الاجل:** ان المصارف المتخصصة تتعامل في القروض طويلة الاجل والتي تحتاج اليها المشروعات بهدف التنمية الاقتصادية على عكس المصارف التجارية تتعامل التي تتعامل في الائتمان القصير ومتوسط الاجل ولا تمنح الائتمان طويل الاجل الا في اضيق الحدود، وبالتالي فان هذا يعتبر السبب الاساسي لنشأة وتطور المصارف المتخصصة.

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، 2006، ص ص 359-360.

- **عدم تلقي الودائع الجارية للأفراد بصفة أصلية:** يرتبط نشاط المصارف المتخصصة برأس مالها اي انها لا تستطيع التوسع في انشطتها الا في حدود مواردها المالية فهي ليست كالمصارف التجارية التي يمكنها استثمار أموال الزبائن. حيث يعد تلقي الودائع الجارية او تحت الطلب او الحساب الجاري من الاختصاصات الاصلية للمصارف التجارية. لهذا فان المصارف المتخصصة لا تتعامل في هذه العمليات الا على سبيل الاستثناء اذا اذنت لها السلطات المختصة.
- **تقديم الخبرة للعملاء :** ان المصرف عادة ما يقدم خبراته ومشورته الفنية لعملائه من اجل دعمهم والعمل على تقدمهم الأمر الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي حرصت المصارف المتخصصة على ضم اقسام خاصة يكون لديها خبرة ومشورة كبيرة في مجال تخصص المصرف.
- **الاستثمار المباشر:** قد تقوم المصارف المتخصصة باستثمار أموالها بنفسها بالاستثمار المباشر وذلك عن طريق انشاء المشروعات الجديدة وتمليكها للغير او انشاء مشروعات مشتركة بالمساهمة مع الغير ، وبالتالي فإنها لا تكتفي بمنح الائتمان لطالبه فقط
- **مؤسسات غير ودائعية:** ان المصارف المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على ابداعات الأفراد كما هو الحال بالنسبة للمصارف التجارية وانما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات.

3-أنواع البنوك المتخصصة:

- **البنوك الصناعية :** تهدف للنهوض بالقطاع الصناعي من خلال تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للمؤسسات الصناعية، وذلك بغرض تحديث آليتها ورفع إنتاجيتها، كما تساهم بدراسات الجدوى الاقتصادي للمشروعات الجديدة، ليكون إقراضها مبنيا على أسس علمية وموضوعية، ولكي يتم توجيه قروضها إلى النشاطات الصناعية التي تعطي اكبر عائد ممكن.
- **البنوك الصناعية :** تقوم هذه البنوك بتمويل الأنشطة الصناعية المتعددة من خلال منح التسهيلات لشراء المواد و الخامات و المنتجات نصف المصنعة و غيرها ، كذلك تعمل على تمويل شراء الآلات و المعدات التي تساعد في عمليات التصنيع و تمويل عمليات التوسع و الإحلال ، هذا إلى جانب القيام بدراسات الجدوى الفنية و الاقتصادية للمشروعات ، و تتراوح مدة التسهيلات التي تقدمها من سنة وحتى 20 سنة.

- **البنوك العقارية:** هي بنوك توفر الأموال لمن يرغبون الاستثمار في الحصول على الملكيات العقارية أو تحسينها، وتعتمد على رؤوس أموالها واحتياطياتها وعلى إصدار السندات والإقراض من المؤسسات المالية الأخرى ومن البنك المركزي كمصادر تمويل دون الاعتماد على الودائع، وتمتاز مصادر تمويلها بطول الأجل لكي تلائم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها لعملائها، بالإضافة لذلك تركز على الضمانات العينية وذلك برهن العقارات.

و تقوم هذه البنوك بتقديم التمويل اللازم لشراء العقارات و بناءها و التوسع فيها ، و كذلك الاهتمام بالمدن الجديدة سواء السكنية أو الصناعية ، وهي تعتمد على رؤوس أموالها بجانب القروض طويلة الأجل و ما تصدره من سندات و تتسم توظيفات هذه البنوك بطول الأجل ، هذا وتوجد في الدول بدوك أخرى تسهم في هذا المجال أيضا وتعمل تحت اسم بنوك الإسكان أو بدوك التعمير .

- **البنوك الزراعية:** هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم التسهيلات والخدمات المصرفية كافة لمساعدة هذه المؤسسات الأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة للأفراد أو جمعيات تعاونية.

ان البنوك الزراعية هي البنوك التي تتخصص بخدمة القطاع الزراعي من أجل الاسهام في تطويره وتنميته ، وبالتالي فإن أهمية البنوك الزراعية تتأتى من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد وبالذات في الدول الدامية ، سواء من خلال المساهمة المباشرة لهذا القطاع أو من خلال مساهمته غير المباشرة من خلال مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الصناعة التحويلية الذي يؤدي من خلاله القطاع علاقته الزراعي دوره في عمل الاقتصاد ونموه، و من بين الأنشطة التي تمارسها هذه البنوك:

- ✓ توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي (الآلات، البذور، الأسمدة والمبيدات).
- ✓ تنمية الثروة الحيوانية والسمكية و الاهتمام بمزارع الدواجن و المناحل.
- ✓ القيام بالعمليات الائتمانية و تقديم السلف.
- ✓ القيام بالعمليات المصرفية المختلفة.
- ✓ تقديم الدراسات والاستشارات و البحوث في المجالات الزراعية المختلفة و إعداد دراسات الجدوى في هذا الصدد¹.

- **بنوك التجارة الخارجية :** وهي تتخصص في التجارة الخارجية والمعاملات الدولية ، وتهدف إلى تنمية وتطوير التجارة الخارجية والنهوض بها في مجالات التصدير والاستيراد المختلفة ، كذلك فإنها

¹ - علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص38.

تمنح التسهيلات الائتمانية والمصرفية المتعلقة بالنقد الأجنبي وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان وغيرها.

- **بنوك الاستثمار:** وهي بنوك متخصصة بتوفير الائتمان طويل الأجل اللازم للاستثمار سواء من خلال إقامة المشروعات أو التوسيع نشاط هذه المشروعات، وقد يتم هذا من خلال تمويل عمليات الاستثمار هذه عن طريق اقتداء إصدار المشروعات من الأسهم والسندات والتي هي في الغالب طويلة الأجل في الأسواق النقدية والمالية وبالذات في السوق المالية وخصوصاً الأولية منها إضافة إلى السوق الثانوية.

وبنوك الاستثمار هذه يتسع وجود معظمها في الدول المتقدمة والتي يطلق عليها ببنوك الأعمال في بعض من الدول المتقدمة هذه ، باعتبار أنها بدوك تركز على رؤوس أموالها و احتياطاتها ، وأن القروض طويلة الأجل تمثل اهم استخداماتها ، والبنوك الاختصاصية في الدول الدائمة وبالذات البنوك الصناعية والزراعية هي التي تقوم بدور بنوك الاستثمار من أجل رفع معدل الاستثمار في هذه الدول ، أي نسبة الاستثمار من الدخل من أجل تحقيق النمو في اقتصاديات الدول النامية.¹

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل البنكي

يعد التمويل البنكي من العناصر الحيوية التي تعتمد عليها المؤسسات والمشاريع الاستثمارية في تغطية احتياجاتها المالية، وتختلف هذه الطرق باختلاف طبيعة المشروع، ومدى حاجته للتمويل، وقدرته على السداد.

المطلب الأول: ماهية التمويل

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها، كذلك يختلف أنواع التمويل باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها.

أولاً- تعريف التمويل.

للتحويل تعاريف متعددة نذكر أهمها.

التعريف الأول: إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عنها البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية.²

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 379.

² - رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 95-96.

التعريف الثاني: يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين (عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد).¹

التعريف الثالث: يعبر التمويل عن كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على الأموال اللازمة برأس المال أو بالاقتراض واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول منه والمخاطر المحيطة به.²

التعريف الرابع: يعرف التمويل على أنه التغطية المالية الكاملة للمشروع سواء من الداخل أو من الخارج، فهو عملية تزويد المؤسسة برؤوس الأموال التي هي بحاجة إليها لتغطية مصاريف دورتها الاستغلالية والاستثمارية ويتكون من مجموعة من الأسس العملية التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل هو عبارة عن إتاحة أو تدبير الموارد النقدية للمشروع في أي وقت تكون هنالك حاجة إليه والتي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة، ويكون التمويل عن طريق تحديد أفضل مصدر للأموال وذلك بالمقارنة بين مصادره المتاحة.

ثانيا - أهمية التمويل.

تتمثل أهمية التمويل فيما يلي:

- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
 - تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
 - يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات.
 - يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
 - المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
- ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة، والموافقة لطبيعة

¹ - أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24.

² - الحجازي عبيد على أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، لبنان، سنة 2001، ص 11

³ - فورد ستون بوجين، التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1993، ص 20

المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها واستخدامه استخداماً أمثل لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسيطرة.¹

ثالثاً - أنواع التمويل:

يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدة جوانب أهمها ما يلي:

1- أنواع التمويل من حيث المدة:

بموجب معيار المدة تنقسم أنواع التمويل إلى:

- أ - تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها.
- ب - تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدداً من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.

- ج - تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضاً إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

2- أنواع التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:

وينقسم التمويل من حيث مصدر الحصول عليه إلى:

- أ - التمويل الذاتي: ويقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها الإنتاجي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأنية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها، ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساساً بقدرة المشروع على تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

- ب - التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية قروض، سندات، أسهم لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لدى المؤسسة، ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم ومستندات وبين التمويل العام والذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها من قروض بنكية وسندات الخزينة.²

¹ - رابح خوني، رقية حساني: مرجع سابق، ص 96.

² - رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 96.

3- أنواع التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله :

وينتج من هذا التصنيف ما يلي.

- أ - تمويل الاستغلال: يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.
 - ب - تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع. ومن وجهة نظر المخطط الجزائري الاستثمار هو حصيلة ثلاثة نشاطات هي:
 - اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.
 - تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.
 - نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المتخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة.
- أما الخاصية الأساسية لتمييز تمويل الاستثمار هي أن العائد على الأموال المنفقة على الاستثمار تتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبياً، كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يتوزع على فترات.¹

رابع- العوامل المحددة لأنواع التمويل:

إن العوامل المحددة للإستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة والاختيار الأنسب منها مما يحقق التوازن بين العائد و المخاطر ولن يتأنى ذلك الا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها وكذا المعايير المعتمدة في اتخاذ قرار التمويل، وهي :

- **الملائمة:** والمقصود بها الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال يلك الأموال فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال العامل مثلاً هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة إن يكون تمويله بقرض طويل الأجل بل بقرض قصير الأجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى إما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي فيكون في هذه الحالة تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل.²

- **المرونة:** ويقصد بها قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعاً للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال حيث أنه هناك بعض المصادر لتمويل أكثر مرونة من غيرها. ويقصد بالمرونة كذلك تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية

¹ - رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص98.

² - جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان (د.س)، ص310.

الاختيار بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل.¹

- **التوقيت:** إن هذا العامل يرتبط بالمرونة وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية وتحقق المؤسسة وفورات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل.²

- **الدخل:** وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عمليات معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه فإذا كان الفرق إيجابياً يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل وكذا حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض.

- **الخطر:** إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي، والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة وتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك وهذه الأولويات تكون على النحو التالي:

- إن توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم أولاً ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.

- عند تصفية أصول الشركة يعطي الدائنون أموالهم أولاً ثم الملاك الممتازون ثم الديون.

وبالتالي يزداد الخطر على أموال الملاك كلما زادت ديون المؤسسة وكلما اعتمدت على القروض فديون المؤسسة تسدد من أصولها وكلما زادت هذه الديون كملت هددت بالقضاء على كل الأصول، ومن ناحية أخرى لا يكون هناك خطر إذا كانت المؤسسة تعتمد على أصولها وتمويل عملياتها إذا تبقى أصول المؤسسة لملاكها في حالة تعطل أعمال المؤسسة أو حتى تصفية المؤسسة.³

- **الإدارة والسيطرة:** بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي تلعب دوراً بارزاً في تخطيط مصادر التمويل لهذا السبب كثيراً ما نجد المالكين المسيطرين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلاً من إصدار أسهم عادية لأن الدائنين العاديين والممتازين كلهم لا يهددون مثل هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون التدخل في الإدارة.

ومثل هذا الأمر لا يمكن له أن يحدث باستمرار لأن التوسع في الاقتراض قد يؤدي إلى ارتفاع مديونية المؤسسة وعجزها عن القيام بخدمة دينها وإفلاسها لذا سيكون من الأفضل تفادي الإفلاس بالتضحية بجزء من السيطرة عن طريق زيادة رأس المال ودخول بعض الملاك الجدد.

¹ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 413.

² - عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 104.

³ - هيثم محمد زغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر والطباعة والنشر، 2000، ص 122.

- **معايير المديونية للصناعة:** وهناك مستويات متعارف عليها لنسبة إجمالي الديون إلى صافي حقوق المساهمين لمختلف أنواع الصناعات ويجب أن لا تتعد المؤسسة في حجم مديونيتها في هذا النمط لأن الشذوذ عن الأنماط المتعارف عليها ينبه الدائنين ويجعلهم يشكون في سلامة الموقف المالي للمقترض.
- **الظروف الاقتصادية العامة:** قد تشجع ظروف الرواج الاقتصادي على توسع المؤسسات في الاقتراض لتمويل عملياتها بلا من الاعتماد على زيادة رأس المال لأن ظروف الرواج تعطي المؤسسات ثقة بقدرتها على خدمة دينها.
- **حجم المؤسسة:** حجم المؤسسة عامل في قدرتها على التوسع في الاقتراض فالمؤسسات ذات المصادر المالية الكبيرة وذات الحجم الواسع غالباً ما تتمتع بثقة مصادر التمويل أكثر من الثقة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة.
- **طاقة الاقتراض:** قد يكون استعمال الدين لتمويل عمليات المؤسسة مواتياً للمؤسسة من ناحية ضريبية لأن الفائدة تشكل نفقة وتقطع من الدخل الخاضع للضريبة لكن قدرة المؤسسة على الاقتراض وتقديم الضمانات تحد من إمكانية الاستفادة من الاقتراض دون حدود.
- **التصنيف الائتماني للمؤسسة:** هو عبارة عن رأي فني في ملائمة المؤسسة المصنفة فكلما كان هذا الرأي إيجابياً زادت قدرة المؤسسة على زيادة مصادرها التمويلية سواء عن طريق الاقتراض أو زيادة رأس المال.
- **نمط التدفق النقدي:** المقصود به هو الفترة الزمنية التي تتقضي على الاستثمار حتى يبدأ بتحقيق النقد من عملياته فالفترة الطويلة التي تتقضي حتى نبدأ المؤسسة بتحقيق النقد لها آثار سلبية على السيولة لكن يمكن تفادي هذا الأثر السلبي باختيار مصادر تمويل يتزامن وقت سدادها ومواعيد دخول النقد إلى المؤسسة ومن أفضل مصادر التمويل من منظور سيولة رأس المال فبالإضافة إلى عدم الحاجة إلى إعادته لأصحابه كما الاقتراض فإن بالإمكان تعديل الأرباح الموزعة له حسب الظروف إذ يمكن أن تتراوح النسب الموزعة كرباح بين الصفر ونسبة معقولة بينما لو تم التمويل بواسطة قرض فإن دفعات الفائدة و الأقساط ستشكل عبئاً والتزاماً بدفع هذه الالتزامات حتى ولو لم يتحقق أي دخل.

المطلب الثاني: تعريف التمويل البنكي

التمويل البنكي هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي ، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الاساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية الى المؤسسات التي تكون في حاجة اليه اما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة أنية تمر بها.¹ عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير إحتياجات الافراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الاساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية و تنميتها و ذلك بما يتلاءم و أهداف النظام الاقتصادي و الخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعات في كل البلدان النامية و المتقدمة عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان.²

المطلب الثالث: أنواع وطرق التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد الى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

أولاً- التمويل البنكي بحسب الغرض منه:

ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه الى:

- 1- **التمويل البنكي الاستثماري:** وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الاصول الرأسمالية الثابتة و التي تؤدي في مجموعتها الى زيادة الأموال المستثمرة و تهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر.
- 2- **التمويل البنكي الاستغلالي:** و يقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية ، دفع أجور ، تأمين ، و تمويلها يكون بمدح قروض قصيرة عادة أقل من سنة و قد تصل الى سنتين و تقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الانتاج العادية و متطلبات السوق و تستحق بعد تصريف المنتجات و تحقيق عوائد من المبيعات.
- 3- **التمويل البنكي الاستهلاكي:** وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي و يستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي ، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الافراد عاليا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالنسيط.

¹ - رابح خوني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها، اترك الطبعة و النشر، مصر، 2008، ص100.

² - خديجة خوني: واقع تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة الجزائر - دراسة حالة بنك التنمية الريفية ام البواقي ووكالة سوق عمان 313، مذكرة ماستر، جامعة ام البواقي، كلية علوم التسيير، 2016-2017، ص33.

ثانيا- التمويل البنكي بحسب مدته: يمكن تقسيم التمويل البنكي بموجب هذا المعيار الى:

1- التمويل البنكي قصير الأجل: و يقصد به تلك الاموال التي لا تزيد فترة إستعمالها عن سنة واحدة

كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الاجور و شراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الانتاجية و التي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الانتاجية.

2- التمويل البنكي المتوسط: و يستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ و التي تستغرق عددا من السنين ، و تكون مدته ما بين سنة و خمس سنوات.

3- التمويل البنكي طويل الأجل: يعتبر من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الاجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل.

ثالثا- التمويل البنكي العام والخاص: وينقسم التمويل على حسب هذا المعيار الى:

1- التمويل البنكي الخاص: يمنح هذا التمويل للأشخاص القانون الخاص، الافراد الطبيعيين و الاشخاص الطبيعيين و الاشخاص الاعتباريين كالشركات و تعتمد قدرة اشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية (الحالية و المستقبلية) التي يتمتع بها الافراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك.

2- التمويل البنكي العام: هو التمويل الذي يمنح الأشخاص القانون العام الدولة، الهيئات، المؤسسات العامة و المصالح الحكومية و تعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة و مركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية.

رابعا- التمويل البنكي بحسب الضمان: و تتدرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل هما:

1- التمويل البنكي بضمان: يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل الضمان قبل منح هذا التمويل و عادة تكون في المشروعات الحديثة او الغير معروفة و ينقسم هذا النوع بدوره الى:

أ- تمويل بنكي بضمان شخصي: و هو الذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الاخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هذا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين ، كما يمكن ان يتمثل في الكفالة و التي تتمثل في شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين و الفوائد في مكان العميل إذا عجز هذا الاخير عن ذلك.

ب- تمويل بنكي بضمان عيني: وهو إئتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمنا لتمديد هذا الائتمان ، حيث يكون القرض بضمان عقارات ، بضائع ، أوراق مالية الخ.

2- تمويل البنكي بدون ضمان: و هو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي، و لكنه يكفي فيه بوعده المفترض بالدفع و ذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار عدة معايير، منها حالة العملاء

الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة ، و المركز الائتماني للعميل و مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

خامسا- التمويل البنكي المباشر و الغير المباشر:

- 1- التمويل البنكي المباشر: يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشر للعميل لتمويل حاجاته المختلفة و يتضمن كلا من الحساب الجاري المدين و القروض النقدية وخصم الأوراق التجارية.
- 2- التمويل البنكي الغير مباشر : يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل بالتنفيذ الالتزامات المادية عليه و الذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل و انما لتيسير له في تنفيذ أعماله، و يتضمن كلا من الاعتمادات المستندية و الأوراق المكفولة و خطابات الضمان و كذلك البطاقات الائتمانية الخ¹.

المبحث الثالث: عموميات حول المشاريع الإستثمارية

سننتقل الى المشروع الاستثماري الذي يعتبر أحد أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسات بمختلف أنواعها و أحجامها، من أجل تحسين الانتاج، و بالتالي تحقيق تدفقات نقدية و هو ما يسمى بالعوائد و الأرباح.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

سننتقل من خلال هذا المطلب الى مايلي:

أولاً-تعريف الإستثمار

ويشمل تعريف الاستثمار الجانب اللغوي والاصطلاحي والمتمثل في:

1- لغة :

الاستثمار مصدر للفعل استثمر، الاستثمار مشتق من الثمر ويطلق الثمر عدة معاني كحمل الشجر أي ما ينتجه الشجر، أنواع المال والبحث عن النماء والزيادة²، والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن وبناء على ذلك فان استثمار المال يعني طلب ثمره، وأما الثمر فانه يطلق على عدة معان هي:

* حمل الشجر، وهو ما ينتجه الشجر.

* المال الكثير.

*النمو والزيادة: وسميت الزيادة ثمرًا لأنها زائدة عن أصل المال.

¹ - زبير عياش، تأثير اتفاقية بازل 02 على التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية ام البواقي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراة في علوم

التسيير تخصص مالية غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011-2012، ص45.

² - قطب مصطفى سانو، استثمار أحكامه- وضوابط في الفكر الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص15.

وعلى العموم فان هذه الاطلاقات هي أهم معاني لفظ "ثمر"، لكن الأصل فيه عند إطلاقه مجردا: هو حمل الشجر، أما إطلاقه على المال فان ذلك من باب المجاز وليس الحقيقة، وعليه الاستثمار لغة يراد به طلب النمو، وأما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه.¹

2- اصطلاحا:

الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة، أما في الاصطلاح الاقتصادي توجد عدة تعاريف نذكر منها مايلي:

التعريف الأول:

هو تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.²

¹ - المصدر الآنف الذكر، ص ص 15-16 .

² - حمد بتير عليّة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة نشر، ص 32.

التعريف الثاني:

هو كل تضحية بالموارد حالياً بهدف الحصول منها في المستقبل على مدا خيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الكلي.¹

التعريف الثالث:

ويقصد به التضحية بقيمة مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل، حيث يعتبر عرض عدم التأكد أساس التفرقة بين الاستثمار والادخار إذ أن الادخار عائد مؤكد.²

التعريف الرابع:

هو استغلال المنتج المتمثل في تضاعف الذمة المالية للتجهيز.³

التعريف الخامس:

هو التخلي عن أموال يمتلكها في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخرى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

- النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.⁴

من خلال هذا نستخلص إن أي تعريف لمصطلح الاستثمار يجب ان يقوم على طبيعة الهدف الذي من أجله يتم وضع الاتفاقية فإن كان الهدف تحرير الاستثمار فإن تعريف المصطلح سيختلف عن مثله فيما إذ أن الهدف هو حماية الاستثمار.

ثانياً- خصائص الإستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي:⁵

1- تكاليف الاستثمار:

تكاليف الاستثمار هي كل ما ينفق على المشروع من لحظة التفكير الجدي في إقامته وحتى بداية أول دورة تشغيلية، وترتبط تلك التكاليف بفترة الإنشاء، والتي تختلف من مشروع لآخر، حيث ممكن أن تصل

¹ - سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين الشمس للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 23-24.

² - هشام عبد الله، الاقتصاد، ط2، أهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 772.

³ - عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، ص 02.

⁴ - رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، 1998، ص 13.

⁵ - قحطان سيوقي، اقتصاديات المالية العامة، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989، ص 303.

فترة الإنشاء إلى عدة سنوات في بعض المشروعات، ويمكن أن تكون فترة الإنشاء لحظة (صفر) في مشروعات أخرى تعرف بالمشروعات الاستثمارية الفورية مثل شراء مشروع قائم، حيث تنقسم إلى نوعين:

-التكاليف الإنشاء:

وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تتفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع. بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدورات التدريبية.

- تكاليف التشغيل:

تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية ...

2- التدفقات النقدية:

وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

3- مدة حياة المشروع:

وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب.¹ ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

4- القيمة المتبقية: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

¹ - قحطان سيوقي ، مرجع سابق ، ص 305

ثالثاً - أنواع الإستثمار

للاستثمارات تصنيفات ومن هذه التصنيفات نذكر مايلي:¹

1- من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

أ- **استثمارات عمومية**، وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

ب- **الاستثمارات الخاصة**: وتتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ج- **الاستثمارات المختلطة**: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

2- من حيث المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

أ- **استثمارات قصيرة الأجل**: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

ب- **استثمارات متوسطة الأجل**: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

ج- **استثمارات طويلة الأجل**: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتنفق مدة إنجازها خمس سنوات.

3- من حيث الأهمية والغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

أ- **استثمارات التجديد**: وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطوراً، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

ب- **استثمارات النمو (الاستراتيجية)**: هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

¹ - حسين عمر ، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1991 ، ص 40

ج-الاستثمارات المنتجة والغير منتجة: وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية وبأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، وفي حالة العكس فهي غير منتجة .

د-الاستثمارات الإجبارية: تكون أما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية. أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع وخدمات مختلفة مع تحسين هذه الخيرة كما ونوعا.

هـ-الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما استهلك منه بأموال وإهلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

و-استثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجها غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتجاتها.

4-من حيث الموطن: وتنقسم الاستثمارات إلى قسمين:

• الاستثمارات الأجنبية:

وتتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل أسهم مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي الغير مباشر):

- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر بشخص طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخص معنويا. كثير المساهمة وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي يحصل على جنسية الدولة التي يعمل عليها الاقتصاد،¹ و هو الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في استثناء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر². إن استثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مستقلة سعيا وراء

¹ - محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار النقاش، الأردن، 2006، ص16-17.

² - شهرزاد زعنيب، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع أفاق مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، العدد 08 بسكرة الجزائر 2008، ص 07.

تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية وسياسة سواء لهدف مؤقت أول لأجل محدد أو آجال طويلة أو غير مباشر ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات¹.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال وأنواع متعددة، ويعود سبب اختلاف أشكال هذه الاستثمارات إلى اعتبارات متعددة لعل من أهمها: شكل المستثمر، طبيعة النشاط الاستثماري، صور الملكية، والشكل القانوني للاستثمار .

ويطرح مشكل إدراج لأنواع معينة من صور الاستثمار في الاستثمارات المباشرة، وهذه الصور من الاستثمارات تتمثل في:

أ- عقود الرخص:

وتتمثل صور عقود الرخص في نقل حقوق براءات الاختراع أو العلامات التجارية أو الاسم التجاري.

ب- عقود الإنتاج :

وتتمثل في صور اتفاق بمقتضاه يتم تصنيع منتجات في الخارج، حسب مواصفات معينة لتوزيعها في الداخل.

ج-العقود الخاصة بالإدارة :

ويتمثل ذلك في صورة اتفاق تمد فيه شركة أو هيئة أجنبية أو هيئة وطنية، بالمديرين الذين تتوافر لديهم خبرة للقيام بالعملية الإدارية لمشروع معين، مقابل عائد من الشركة الوطنية التي ترغب في استخدام الخبراء الأجانب في هذا الشأن .

ويمكن القول بصفة عامة أن بعض عقود الرخص مثل استخدام براءة الاختراع، وبعض عقود الإنتاج التي يتم بمقتضاها استيراد المنتج المصنع حسب الاتفاق، ويتم إضافة عملية التغليف أو التعليب في الفروع، فإن هذا يعتبر استثمارا مباشرا، حيث أنه في حالة استخدام براءة الاختراع، يتم بمقتضاه نقل حق ملكية في صورة عينية، ويمكن بهذا الحق الدخول في مشروعات مشتركة، كما أنه في حالة عقود الإنتاج، فإن إضافة عملية التعليب أو التغليف يعتبر إضافة لقيمة السلعة ويدخل في التكاليف، وبالتالي يعتبر ذلك استثمارا مباشرا.

ومن صور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر شيوعا وممارسة نجد الشركات المتعددة الجنسيات، التي يمتد نشاطها الإنتاجي أو التسويقي أو المالي عبر الحدود، في إطار استراتيجية عامة للشركة الأم والتي على أساسها تتجه ممارسة الشركة الأم لإدارتها لمختلف الفروع في الدول المضيفة، وحتى يمكن تحقيق الأهداف الإدارية من ناحية النمو والتوسع وبالتالي تحقيق أقصى ربح ممكن .

¹ - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 85 .

- الاستثمار الأجنبي الغير المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على انه " استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر .

الاستثمار الذي تعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات) وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الإستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها وقد يتم التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب فالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية فإنه يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة، ويعني شراء أسهم وسندات وخلافة لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى، ويعطي هذا الحق في نصيب من الأرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم والسندات¹، ومنه يمكن أن نستنتج دور المستثمر يقتصر في تقديم رأس المال إلى الجهة المعنية لاستثماره، دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.

وبذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر، بأنا الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة، بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة، كما يتبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض والإعانات فلا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها.

• **الاستثمارات المحلية:** وتتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، ولكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

رابعا - محددات الاستثمار

يتحدد حجم الاستثمار بعدد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد، لكن الظروف أو التغيرات الاقتصادية هي المحدد الذي سوف نركز عليه في هذا الجانب وهو يتمثل في الآتي:²

- **الائتمان المصرفي:** إن مدى توفر الائتمان المصرفي للسياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل (التشغيلي) أو الرأس المال

¹ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 16.

² - قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 39.

- الثابت (الرأسمالي)، يعتبر عاملاً محدداً ومؤثراً على الاستثمار، فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار.
- **النقد الأجنبي:** إن شراء السلع الرأسمالية كآلات والمكانن التي يتم الاحتياج إليها لغرض الإنتاج وتقديم الخدمات، والتي يتم استردادها من خارج الدولة وخاصة في الدول النامية، وينشأ الحاجة للنقد الأجنبي لشراء هذه السلع، وربما لا يكون ذلك متاحاً لسداد قيمتها، مما يؤثر ذلك سلباً على القرار الاستثماري.
 - **عدم الاستقرار الاقتصادي:** إن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلباً على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغمرة، فإن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة استثماراتها بعيداً عن الأنشطة ذات الخاطرة المرتفعة وهذا يؤدي لانخفاض الاستثمار.
 - **ارتفاع المديونية الخارجية للدولة:** إن ارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلباً على الاستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة منها استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة، وربما يجعل الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص كذلك قد يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل إدخالها أو استثمارها في داخل البلد.
 - **سعر الفائدة:** تجد غالبية المؤسسات الإنتاجية ضرورة الإقراض من أجل الحصول على من احتياجاتها من المشتريات الرأسمالية المختلفة، سواء بهدف الإحلال أو التوسع أو التطوير عن طريق شراء أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة بالنسبة للمعدات والآلات الرأسمالية. لكن كلما ارتفعت تكلفة الفائدة التي يجب أن تدفع للحصول على هذه الأموال بهدف الاستثمار، كلما زاد عدم إقبال رجال الأعمال على الاقتراض المالي. وبالتالي فإنه توجد علاقة عكسية بين معدل الفائدة وحجم الاقتراض ومنه الاستثمار.
 - **الكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر:** يقصد بالكفاءة الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الأموال. فالعلاقة الإنتاجية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية، لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخل. وبالتالي التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة، أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخل المتوقعة من ذلك الاستثمار.
 - **التقدم العلمي والتكنولوجي:** يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، وهو ما يدفع بالمنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بالجديدة، وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق.
 - **درجة المخاطرة:** تعتبر العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار علاقة عكسية، بحيث كلما زادت درجة المخاطرة المخفضة كمية الاستثمار. أما عندما يكون هناك العكس، يزيد حجم الاستثمار.
- كما قد تكون علاقة طردية من جهة أخرى، وعليه لابد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار، خاصة في الدول النامية، وهذه المخاطر قد ترتبط بمدى توفر الاستقرار

السياسي والاقتصادي في الدولة، لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة، وبالتالي التشجيع على الاستثمار.

- **الضرائب:** لهيكل الضرائب التي تفرض على دخل قطاع الأعمال تأثير مباشر وغير مباشر على الاستثمار، إذ أن الضرائب التي تفرض على الأرباح تؤدي إلى تخفيض الأرباح، ويؤدي توقع المستثمرين زيادة الضرائب في المستقبل إلى تقليل الإنفاق الاستثماري، بينما يؤدي التوقع بتخفيض الضرائب إلى زيادة الإنفاق الاستثماري في المستقبل. كما أن الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد تؤدي إلى تقليل الطلب الاستهلاكي، وبالتالي يؤثر ذلك على الإيرادات السنوية للمؤسسات، فإذا توقعت المؤسسة زيادة الضرائب على دخل الأفراد، فإنها تقلل من الاستثمار، ويحدث العكس إذا توقعت انخفاضاً في الضرائب في المستقبل على دخل الأفراد فإنها تتوسع في إنفاقها الاستثماري¹

- **أسعار النفط:** ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم خاصة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى عائدات البلد الذي صرف المزيد من الأموال على المشاريع التنموية للاقتصاد، وهذا ما يؤثر على جميع مفاصل حياة المواطنين.

- **عوامل أخرى:** مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة. هناك الكثير من العوامل الاقتصادية المؤثرة في الاستثمار، إلا أن هذه المحددات التي سبق ذكرها تمتاز بشموليتها وتأثيرها المباشر والواضح في السوق، وعلى المستثمر معرفة كيفية تأثير هذه العوامل على نشاط الاستثمار وخاصة سوق الأوراق المالية، وعلى المستثمر أن يكون متابعاً جيداً للأحداث والمتغيرات البيئية بشكل عام لكي يكون قادراً على تحديد آثارها على الاقتصاد.

المطلب الثاني: ماهية المشروع الاستثماري

إن المشاريع الإستثمارية هي الركائز الأساسية في الاقتصاد فبدون مشاريع لا يمكن أن تكون أي تطوير، حيث أنه هناك عدة تعاريف للمشروع الإستثماري وهذا راجع لإختلاف وجهات النظر إليه.

أولاً- تعريف المشروع الاستثماري:

للوصول الى تعريف المشروع الاستثماري لابد من تعريف المشروع و الاستثمار بصفة عامة. يمكن تعريف المشروع: بأنه عبارة عن وحدة إنتاجية أو تنظيم يؤلف بين عناصر الانتاج من أجل إنتاج سلعة أو خدمة ويتمتع بالاستقلالية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من أجله. و يظهر هذا الاستقلال في تحمل المشروع للربح أو الخسارة الناتجتين عن هذا النشاط، و قد يظهر في تمتع المشروع بالشخصية المعنوية².

¹ - حمزة غلابي، محمد براق، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2014، ص ص 77-78.

² - عبد الله حسين جوهر: إدارة المشروعات الاستثمارية اقتصادياً تمويلياً محاسبياً إدارياً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص

إن المشاريع الإستثمارية هي لركائز الأساسية في الاقتصاد فبدون مشاريع لا يمكن أن تكون أي تطوير، حيث أنه هناك عدة تعاريف للمشروع الإستثماري وهذا راجع لإختلاف وجهات النظر إليه.

- مجموعة من المساهمات المتنوعة ذات الطابع الإستثماري والقائمة على أساس تخطيط قطاع إجمالي ومرتبطة، الذي يمكننا من استغلال الموارد البشرية والمادية والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي بصفة محددة، كما يجب أن تحدد عناصر المشروع بدقة وذلك من حيث طبيعة ومكان وزمان القيام به¹.

- هو إئتلاف عناصر إقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان إقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الإقتصادية إلى أشكال ملائمة لتلبية حاجات عامة وخاصة².

- هو مجهود يتم القيام به، بهدف تحقيق إنجاز محدود لمرة واحدة وذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة، ويتم عادة إنجاز هذا المشروع في خلال فترة زمنية محددة، وفي حدود ميزانية موضوعية غالبا ما تكون كبيرة نسبيا³.

من التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل المتمثل في:

المشروع هو مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج تكون فيه قيمة مخرجات النشاط تفوق مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية، أو عوائد الإستثمار، تأثير العناصر العامة للمشروع⁴.

وفي الأخير يمكن القول ان **تعريف المشروع الاستثمار:** بأنه كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه و يديره او يديره فقط منظم يعمل على التأليف و المزج بين عناصر الانتاج و يوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من سلعة و طرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة⁵.

ثانيا- خصائص و أهداف المشروع الاستثماري:

سننطلق إلى أهم خصائص وأهداف المشاريع الإستثمارية والمتمثلة في:

1- خصائص المشاريع الإستثمارية:

تتمثل أهم الخصائص فيما يلي:

- لا يعد إنشاء المشروع أو تطبيق فكرة المشروع هدفا في حد ذاته، وإنما يعد ذلك وسيلة تستهدف تحقيق مجموعة مترابطة من المنافع والغايات ترتبط بأهداف ومصالح الأطراف المعنية بالمشروع ؛

¹ - أحمد فهمي جلال، دراسات إقتصاديات المشروعات الجديدة ، دار الفكر العربي للنشر التوزيع، القاهرة، مصر، 1977، ص 35

² - أوليس عطوه الربط ، تقييم المشروعات ، المكتبة الأكاديمية للنشر التوزيع، القاهرة، مصر، 1992، ص 22.

³ - محمد توفيق، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للنشر التوزيع، الإسكندرية، 2000، ص16.

⁴ - عمر توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للنشر التوزيع، الإسكندرية، 2000، ص19.

⁵ - عبد المطلب عبد الحميد: دراسات جدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الإستثمارية، دار الجامعة، مصر، 2008، ص19.

- يتطلب إستمرار ونمو وإستقرار المشروع ممارسة العملية الإدارية بصورة فعالة لكل من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة؛
- يعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد لمزيج من الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والمالية ؛
- يتوقف نجاح المشروع بدرجة كبيرة في ممارسة أعماله وفي تحقيق أهدافه على مراعاته لمدخل النظم ؛ تتأثر فعالية ممارسات وأداء المشروع بدرجة كبيرة بكل من الإعتبارات والخصائص الداخلية للمشروع وكذلك بالمتغيرات والإتجاهات الخارجية ؛
- يعتبر المشروع بمثابة النواة الأساسية لأي مجتمع، أو نظام لتحقيق خطة التنمية سواء على المستوى القومي أو المحلي أو القطاعي وسواء في مجال الإنتاج والخدمات.

2- أهداف المشروعات الإستثمارية

- للمشاريع الإستثمارية أهداف يمكن تقسيمها إلى أهداف المشروعات الإستثمارية العامة وأهداف المشروعات الإستثمارية الخاصة.
- أهداف المشروعات الخاصة:

تشير النظرة الإقتصادية إلى أن الهدف من إنشاء المشاريع الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن والمقصود بالربح هو صافي الربح وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشاريع، وهذا وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل الطويل والقصير. فهناك أهداف أخرى تسعى إليها المشروعات مثل تعظيم الإيرادات والاحتفاظ بسلعة جيدة، وتحصيل مركز تنافس في السوق وتحقيق أكبر قدر من المبيعات وتعظيم الصادرات والاستمرار والبقاء والنمو.

- أهداف المشاريع الإستثمارية العامة:

يكون الهدف المسطر في هذه المشاريع هو تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع، وتعظيم المنفعة للاستثمار، وهناك أهداف أخرى لتلك المشاريع منها: تحقيق الربح وذلك لضمان الاستمرار والبقاء والنمو ولما تتكبد هذه المشاريع من مصاريف ونفقات في معظم نشاطاتها هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإستثمارية والمالية والاجتماعية.

ثالثا- أنواع المشروع الاستثماري

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية الى نوعين هما من حيث الملكية و من حيث النشاط الاقتصادي.

1- من حيث الملكية تنقسم المشروعات الاستثمارية الى ثلاثة أنواع هي:

- **مشروعات خاصة:** أي يمتلكها القطاع الخاص أو أفراد من المجتمع و بالتالي تعود الخسارة أو الأرباح على مالكيها من الأفراد.
- **المشروعات العامة:** أي المشروعات التي تعود ملكيتها الى الدولة و بالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع ، إذا تمخض عنه نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة.
- **مشروعات مختلطة:** أي تعود ملكيتها للدولة و الأفراد على أساس المشاركة، و تأتي أهمية هذا التقسيم في دراسة المشروعات نظرا لان المشروعات الفردية والتي تعود ملكيتها للأفراد ، يكون هدفها الأول تحقيق الارباح أو العائد المالي لاستثماراتهم.

2- من حيث النشاط الاقتصادي تنقسم المشروعات الاستثمارية الى ثلاثة أنواع هي:

- **مشروعات القطاع الاولي :** تشمل المشروعات في هذه القطاع مشروعات إستغلال الاراضي الزراعية أو إستصلاح الاراضي أو إستخراج المعادن و الثروات الطبيعية أو إستغلال مساقط المياه أو إنشاء قنوات الري و بناء السدود.
- **مشروعات القطاع الصناعي:** تشمل مشروعات القطاع الصناعي مختلف المشاريع المنتجة للسلع مثل المشروعات الصناعية الخفيفة كمشروعات صناعة الصابون، و الصناعات الجلدية والغذائية، و مشروعات الصناعة الثقيلة مثل الحديد والصلب والعربات والطائرات.
- **مشروعات قطاع الخدمات:** ويشمل هذا القطاع القسم مشروعا خدمات السياحة، ومشروعات الطرق أو وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمطارات والموانئ ، و مشروعات التعليم و الصحة الطاقة توليد الكهرباء و توزيعها ، ومشروعات توفير المياه للمدن و مشروعات الصرف الصحي ، كما يشمل هذا القسم بالطبع المشروعات التجارية.¹

¹ - بادي جمعة: إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية - دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA - وكالة ادرار 250، مذكرة ماستر، جامعة ادرار، 2018-2019، ص ص 12-13.

المطلب الثالث: تمويل المشاريع الإستثمارية

تعد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير في اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالاستثمار، مما يستدعي من القائمين على دراسة الجدوى تحليل هذه المصادر بعناية لاختيار الأنسب والأكثر ملاءمة لطبيعة المشروع الاستثماري.

أولاً- مراحل تمويل المشاريع الإستثمارية

إن تطور أي مشروع يبدأ أولاً بفكرته وينتهي بتنفيذ هذه الفكرة وتشغيله، وتعتبر المراحل حلقات متصلة للوصول إلى الهدف النهائي وهو تنفيذ المشروع ولذلك يمر المشروع بثلاث مراحل أساسية هي مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري، مرحلة الاستثمار ومرحلة الاستغلال.

1- مرحلة ما قبل الاستثمار

يتم في هذه المرحلة اكتشاف الفرصة الاستثمارية في مجال معين وسرعان ما تتحول إلى فكرة أو مقترح استثماري.

- **الفكرة الأولية:** الغرض منها هو البحث وفرز الاستثمار البحث عن الأفكار ذات الأولوية اللازمة لتتمية المؤسسة والأبعاد المطروحة لتغطية أفكار المشروع (الموارد الطبيعية، توفير عوامل الإنتاج وعدة عوامل أخرى.¹

- **الإعداد والتحليل:** بعد التعرف على فكرة المشروع يأتي تقويم هذه الفكرة بالشكل الذي يدفع المستثمرين للاهتمام بها، نعني بتلك صياغة الفكرة ووضعها ضمن مجموعة من المؤشرات والبيانات العامة اللازمة والكافية لجذب الممولين والمستثمرين إليها ودفعهم للتفكير فيها، وفي هذه المرحلة يتم تحليل وإعداد فكرة المشروع وذلك من خلال دراسة الجدوى التمهيدية ثم التفصيلية للمشروع.² حيث تتضمن هذه المرحلة حصر المعلومات والبيانات الخاصة بقرار قابلية المشروع للإنجاز حسب الاهتمامات التالية:

- الاهتمامات المالية الخاصة بأهداف المؤسسة؛
 - الاهتمامات الاقتصادية الخاصة بتقييم مزايا المشروع من الأهداف الوطنية؛
- وتتضمن هذه المرحلة جمع المعلومات وإعداد البيانات والتحليل الخاصة بالعناصر الأساسية التي يبنى عليها المشروع الاستثماري وهي:
- حصر الأهداف الداعية لإنشاء المشروع؛

¹ - نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الجديدة، ط02، جامعة عين الشمس، مصر، 1996، ص 14.

² - فتحي خن، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ansej**، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 16.

- حصر الأطراف المعنية لحياة المشروع من المنتجين والمستهلكين؛
- كما تتضمن تحليل لعلاقة السوق بالمجتمع والمتمثل في تقييم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجات المشروع في الداخل والخارج، وذلك بحصر المعلومات على النوعيات الموجودة من المواد المستعملة وكيفية استعمالها والأسعار والكميات والطلب المنتظر، كما تتضمن دراسة تقنية للمشروع وتحتوي على ما يلي:
- موقع المشروع بتحديد الظروف الطبيعية؛
- تكنولوجيا الإنتاج المتضمنة في مجمل التجهيزات الرامية للحصول على الطاقة المنتجة؛
- كما تتضمن هذه المرحلة التقييم المالي للمشروع، وهي تتم بإعداد البيانات الخاصة بالإيرادات والنفقات والتمويل وقياس ربحية المشروع بالمعايير المختارة، والتي تتاسب دالة المنفعة للمستثمرين.
- والتقييم الاقتصادي للمشروع، وهو يهتم بمدى ونوعية تأثير المشروع على أهداف الدولة بعيدة المدى والمتوسطة.¹

2- مرحلة الاستثمار

- وتعد هذه المرحلة بمرحلة التخطيط حيث يتم وضع الخطط الكفيلة من أجل تحقيق أهداف المشروع، ويتم من خلالها توزيع وتسوية الموارد اللازمة للمشروع ووضع موازنة لهذا الأخير وكذلك وضع جدول نشاطات وأعمال المشروع.
- وتعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة أولية، ممتدة على طول مرحلة الاستثمار وله أهمية بالغة خاصة عند بلوغ الاستثمار مستوى متقدم من الانجاز.
- ويتم في هذه المرحلة تشييد وإنشاء الوحدات الإنتاجية وتركيب الآلات وتبعا لذلك يمكن تقسيم مرحلة الاستثمار المشروع إلى عدد من الخطوات:²
- إعداد المشروع والتصميمات الهندسية؛
 - مرحلة المفاوضات والتعاقد فيما يخص الالتزامات القانونية المؤسسات المالية والمستشارين الفنيين (الموردين...)
 - مرحلة الإنشاء أي تنفيذ الفعلي لتصميم المشروع؛
 - بدء التجارب كتمهيد لتنفيذ المشروع.

3- مرحلة الاستغلال: (التنفيذ)

وتتضمن تحديد مراحل التنفيذ وتوقيتها والإشراف وتسجيل ما تم تنفيذه وأثبتت التجارب أنه إذا كان التنفيذ سيئا فإنه يؤدي إلى فشل المشروع رغم ثبوت جدواه قبل التنفيذ وتشمل أيضا هذه المرحلة التقييم المالي

¹ - منى حمودي، فعالية الأسواق المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية في بعض البلدان العربية، مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014-2015، ص 55.

² - بن حركو غنية، واقع دراسة جدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجستير، مدرسة الدكتوراه تحليل استراتيجي صناعي مالي ومحاسبي، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011، ص 28.

والتجاري والاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشروع بعد التنفيذ مباشرة ويختلف التقييم بعد التنفيذ عن التقييم بعد التنفيذ رغم أن المقاييس المستخدمة واحدة بعد التنفيذ تستخدم القيم الفعلية بينما قبل التنفيذ تستخدم القيم المقدرة، وبهذا نتعرف على مواطن الضعف أو أسباب المشاكل التي واجهت المشروع ودفع على حلها والاستفادة منها في تحسين حال المشروع.

ثانيا- مصادر تمويل المتاحة للمشروع الاستثماري

تعتبر مصادر تمويل المشروع الاستثماري أحد أهم العناصر المؤثرة على اتخاذ القرار الإستثماري، ولهذا تفرض أهمية على القائمين على دراسة الجدوى المالية من أجل دراستها، وتحديد أفضل المصادر وأكثرها ملائمة.¹

وتنقسم مصادر التمويل إلى مصدرين أساسيان هما الدين والملكية، ويتم التمويل بالدين عن طريق الاقتراض المصرفي قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، أو بإصدار السندات، أو الاعتماد الإيجاري أو الائتمان التجاري، أما التمويل بالملكية أو الأموال الخاصة فيتم عن طريق احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها أو إصدار أسهم عادية أو ممتازة.²

1- مصادر التمويل باستخدام أموال الملكية (الأموال الخاصة)

- التمويل بالأسهم العادية:

تمثل الأسهم العادية حقاً من حقوق الملكية أو حصة للمساهمين، وهي تمثل المصدر الأول للأموال في الشركات الجديدة، وفي الوقت ذاته تشكل المصدر الأساسي للأموال في الشركات القائمة. يعرف السهم العادي على أنه وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام، قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة³، الأسهم العادية هي عبارة عن أوراق مالية طويلة الأجل، أبدية طالما الشركة مستمرة، تمثل مستند ملكية، له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية وكذلك قيمة تصفوية.

ويمكن تمييز في قيم مختلفة للسهم العادية تتمثل:

- **القيمة الاسمية:** التي تمثل المبلغ المنصوص عليه في عقد تأسيس المشروع وتكون هذه القيمة مدونة على صك السهم وعن بعض الأنظمة قد يحدد التشريع حد أدنى معيناً للمشاريع لإصدار أسهمها العادية.
- **القيمة السوقية:** والتي تتحدد وفقاً لمؤشرات العرض والطلب في سوق الأوراق المالية ولهذا فإن القيمة تمتاز بالتغيير المستمر اعتماداً على تلك المؤشرات.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006، ص 57.

² - عاطف وليد أندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 381

³ - حسين علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص 146

- القيمة الدفترية: التي تتمثل بحاصل حقوق الملكية على عدد الأسهم في حالة إصدار المشروع لهذا النوع من الأسهم فقط.

وللأسهم العادية كمصدر للتمويل مزايا وعيوب عديدة، يمكن تناول أهمها في الآتي:

أ- مزايا الأسهم العادية كمصدر للتمويل

- أن الشركة غير ملزمة قانونياً بإجراء توزيعات لحملة هذه الأسهم؛
- تمثل الأسهم مصدراً دائماً للتمويل، إذ لا يجوز لحاملها استرداد قيمتها من الشركة التي أصدرتها؛
- إصدار المزيد من الأسهم العادية يؤدي إلى انخفاض نسبة القروض إلى حقوق الملكية، وهو أمر يترتب عليه زيادة القدرة الافتراضية المستقبلية للشركة؛
- سهولة بيع وشراء الأسهم؛¹
- تعتبر الأسهم العادية من وجهة نظر المشروع مصدراً تمويلياً أقل خطراً من الناحية المالية بالمقارنة بالقروض والسندات والأسهم الممتازة.

ب- عيوب الأسهم العادية كمصدر للتمويل

- ارتفاع تكلفة التمويل بالأسهم نتيجة لارتفاع العائد المطلوب من حملة الأسهم إلى جانب أن توزيعات الأسهم لا تعد من قبيل التكاليف الواجبة الخصم من الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم لا يترتب عليها أي وفورات ضريبية على العكس من القروض والسندات التي تحقق وفورات نتيجة لاعتبار مدفوعات الفوائد من التكاليف واجبة الخصم وصولاً لصافي الدخل الخاضع للضريبة؛
- يترتب على إصدار أسهم جديدة دخول مساهمين جدد مما يفقد المساهمين القدامى على قرارات الشركة، غير أنه يمكن التغلب على ذلك بمنح قدامى المساهمين حق الأولوية في شراء إصدارات جديدة من الأسهم العادية.²

- التمويل بالأرباح المحتجزة:

- الأرباح المحتجزة تمثل ذلك الجزء من الأرباح المحققة في نهاية العام والتي لم تدفع في شكل توزيعات لحملة الأسهم، وتم احتجازها بغرض إعادة استثمارها في المشروع.³

أ- مزايا التمويل بالأرباح المحتجزة

- تكلفة الأرباح المحتجزة صغيرة وتتمثل في التكلفة البديلة للاستثمار في مجال آخر (تكلفة الفرصة البديلة)؛
- لا يترتب على التمويل بالأرباح المحتجزة أي ضمانات.

¹ - قاسم نايف علوان، إدارة استثمار بين النظرية والتطبيق، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 308

² - عاطف وليد أندراوس، مرجع سابق، ص383.

³ - عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدور - التأصيل العلمي والتطبيق العلمي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص

ب- عيوب التمويل بالأرباح المحتجزة

- قد لا يحقق المشروع أرباحا كافية وبالتالي حجم التمويل باستخدام الأرباح المحتجزة يعتمد على حجم الأرباح المحققة؛

- لا يمكن استخدام الأرباح المحتجزة بشكل متكرر.¹

- التمويل بالأسهم الممتازة

يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات، فهي تشبه السندات من حيث الحصول على العائد الدوري واستيفاء حقوق حملتها عند تصفية المؤسسة، ومن ناحية أخرى تشبه الأسهم العادية من حيث أنها تعتبر سنداً للملكية له قيمة اسمية، وقيمة سوقية ويرتبط أجله بوجود واستمرار المؤسسة.²

أ- مزايا الأسهم الممتازة كمصدر للتمويل

- الأسهم الممتازة لا تشارك في التصويت وبالتالي تبقى السيطرة في يد الإدارة السابقة دون أن تخشى تدخل الآخرين؛
- لا يحتاج المشروع إلى رهن أي من موجوداته عند إصدار الأسهم الممتازة وبالتالي فإن ذلك يتيح للمشروع الحرية في إصدار السندات ورهن موجوداتها مقابل ذلك؛
- لا تتطلب الأسهم الممتازة تخصيص مبلغ لتسديدها لأنها لا تحمل موعد استحقاق معين، ولكن يستطيع المشروع استدعاء الأسهم التي أصدرتها خصوصا عند انخفاض أسعار الفائدة في السوق؛
- إن إصدار المزيد من الأسهم الممتازة يساهم في تخفيض نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال الخاصة، وبالتالي زيادة الطاقة الافتراضية للمشروع.

كما أن المستثمر أيضا يحقق عددا من المزايا من خلال الأسهم الممتازة أهمها:

- أنها تحقق له عائد شبه مستقر؛
- أنها تعطي له الأولوية في الحصول على القيمة عند التصفية بالمقارنة بحملة الأسهم العادية.³

ب- عيوب الأسهم الممتازة كمصدر للتمويل

- الأرباح الموزعة على حملة الأسهم الممتازة لا تخصم من الضريبة مما يعني أن إصدار الأسهم الممتازة لا يؤدي إلى أي وفر ضريبي بعكس السندات والديون؛
- التزام المشروع بتوزيع حد أدنى من الأرباح يجعل من الأسهم الممتازة عبئا ماليا ثابتا على المشروع الاستثماري؛

¹ - عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل إدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 187.

² - عاطف وليد أندراوس، مرجع سابق، ص 384

³ - قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 314.

- تعتبر تكلفة الأسهم الممتازة أكبر من تكلفة السندات، كون التوزيعات لا تحقق وفورات ضريبية حملة الأسهم الممتازة يتعرضون لمخاطر أعلى من حملة السندات وبالتالي فإنهم سيطلبون بمعدل أعلى.
- أما عيوب هذه الأسهم من وجهة نظر المستثمر تتمثل في:
- أن معدل العائد محدد مسبقا بصرف النظر عن صافي الدخل؛
- أن التقلب في سعر السهم الممتاز أكبر من التقلب في سعر السند، ولكن معدل العائد غالبا ما يكون أقل.
- لا يوجد التزام قانوني لدفع العائد للسهم الممتاز، ولكن يتوقف ذلك على تحقيق صافي دخل وقرار بإجراء توزيعات، وتوافر سيولة كافية لإجراء التوزيعات، ولا يؤدي التأخير أو عدم إجراء توزيعات على هذه الأسهم إلى تصفية الشركة.¹

2 - مصادر التمويل باستخدام الاقتراض:

تتمثل مصادر التمويل باستخدام الاقتراض فيما يلي:

- القروض المصرفية

تتمثل القروض المصرفية في الائتمان الذي يحصل عليه المشروع من البنوك، وقد تكون هذه القروض طويلة ومتوسطة الأجل وتشمل تلك القروض التي تفوق مدتها عن سنة، أو قد تكون قصيرة الأجل (مدتها أقل من سنة، وكمبدأ التغطية يقتضي بأن يتم تمويل الأصول الدائمة بمصادر تمويلية طويلة الأجل تعكس دورة الاستغلال وتمويل الأصول المتداولة بمصادر تمويلية قصيرة الأجل (قروض الاستغلال) وقروض طويلة ومتوسطة الأجل (قروض الاستثمار) وهي كالاتي:

أ- القروض قصيرة الأجل

وهي القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال حيث يقصد بنشاط الاستغلال تلك العمليات التي يقوم بها المشروع خلال فترة لا تتعدى في الغالب السنة، ويمكن تصنيف القروض بالاستغلال إلى مايلي:

- **القروض العامة:** توجه هذه القروض لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وليست مخصصة لتمويل أصل معين، وتتمثل القروض العامة في تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف قرض الموسم؛
- **القروض الخاصة:** تهدف هذه القروض لتمويل أصل معين، أي أنها مخصصة للتمويل أصل محدد ومعين عكس القروض العامة والتي لا يتحدد تخصيصها، وتتمثل القروض الخاصة بصفة أساسية في تسبيقات على البضائع، تسبيقات على الصفقات العمومية، الخصم التجاري، الاعتماد المستندي؛

¹ - قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 314.

ب- القروض المتوسطة والطويلة الأجل

وتتمثل في القروض الموجهة للاستثمار، وتتبع الحاجة إلى هذا النوع من الأموال إما للحصول على وسائل الإنتاج كالمعدات والآلات، أو على عقارات تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ويشمل هذا النوع من القروض كل من:

- قروض الاستثمار متوسطة الأجل:

وهي قروض لا يتجاوز عمرها سبع سنوات مما يعطي للمشروع الاطمئنان بتوفير التمويل وانخفاض مخاطر إعادة التمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل، لأن مخاطر الاقتراض قصيرة الأجل عادة ما تكون عالية، ومن بين أشكال القروض متوسطة الأجل ما يسمى بالقرض المباشر حيث يوجه هذا النوع إلى تمويل وسائل الإنتاج، وتزيد مدة هذا القرض عن سنة ونصف ولا يتعدى خمس سنوات، أما النوع الثاني فيتمثل في القرض غير المباشر والموجع لعمليات التجارة الخارجية والمضمونة من طرف الدولة

- قروض الاستثمار طويلة الأجل:

وهي قروض يحصل عليها المشروع من البنوك أو المؤسسات المالية أو غيرها من المؤسسات والشركات المتخصصة، وتشمل جميع القروض التي يتجاوز فترة سدادها السبع سنوات وقد تصل هذه القروض إلى ثلاثين عاما، وتتميز هذه القروض في أغلب الأحيان بعدم ثبات معدل الفائدة خاصة إذا كانت هذه المعدلات تتجه نحو الارتفاع، أما بالنسبة لسداد القرض فقد يتم بدفعة واحدة أو قد يتم على أقساط متساوية وذلك حسب الاتفاق بين البنك والمستثمر، والهدف من هذه القروض هو توفير رؤوس أموال بقصد تمويل الاستثمارات وتمنح عادة هذه القروض مقابل ضمانات عينية.

- السندات:

هي عبارة عن اتفاق مكتوب ومؤشر بختم الطرف الذي صوره أو أنشأه وفيه يتعهد بدفع فائدة دورية ودفع المبلغ المتفق عليه في تاريخ مستقبلي محدد أو مقرر.

يمكن تمويل استثمارات المشروع جزئيا من خلال إصدار سندات في شكل صكوك دين قابلة للتداول يعتبر حاملها دائما للجهة المصدرة له ولي حاملها الحق في الحصول على عائد ثابت دون مراعاة العوائد التي يحققها المشروع وذلك إلى جانب إعادة سداد جهة الإصدار الأصل السندات، وقد تم التعرض إليها في الفصل الأول بالتفصيل.

ينتج عن استخدام السندات جملة من المزايا والعيوب أهمها:

أ - المزايا : تتمتع السندات بجملة من المزايا أهمها ما يلي:

- يكون إصدار السندات عملية مربحة لو استطاعت المؤسسة استثمار الأموال المحصل عليها بمعدل يزيد عن معدل الفائدة.

- يعتبر التمويل بالسندات أقل تكلفة من التمويل بالأسهم، وذلك بسبب المخاطر التي يتحملها حملة السندات تكون أقل من المخاطر التي يتحملها حملة الأسهم.

- تعتبر الفائدة على السندات ثابتة لا تتغير بتغير مستوى الأرباح.
- إن إصدار السندات يمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة من الغير دون إعطاء حملتها أي حق في التصويت والاشتراك في إدارة المؤسسة.
- يمكن أي يعطي عقد إصدار السندات للمؤسسة حق استدعائها إذا كان مناسباً في حالة انخفاض أسعار الفائدة بشكل كبير واستبدالها بسندات تحمل معدلاً منخفضاً نسبياً.

ب- العيوب:

- ترتبط بالسندات تكاليف ثابتة تتمثل في الفائدة التي تلتزم المؤسسة بدفعها لحملتها سواء حققت أرباحاً أم لم تحققها، مما يزيد من المخاطر المالية التي تتحملها المؤسسة، ففي حالة الخسارة قد يؤدي الفشل في سداد الفوائد أو قيمتها عند تاريخ استحقاقها إلى تعريض المؤسسة للفشل والإفلاس.

- إن المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة قد ينتج عنها في حالة انخفاض مبيعات المؤسسة بنسبة معينة انخفاض أكبر في درجة السهم العادي.
- الإفراط في إصدار السندات يزيد من نسبة القروض إلى حقوق الملكية، مما يخفض من استقلالية المؤسسة ويضعف قدرتها على الحصول على قروض في المستقبل كما يزيد من المخاطر التي يتعرض لها حملة السندات، الأمر الذي يؤدي بهم إلى طلب عائد أكبر في المستقبل ، مما يرفع من تكلفة التمويل.
- للسندات تاريخ استحقاق على عكس الأسهم مما يدفع بالمؤسسة إلى تخصيص جزء من أرباحها كاحتياطي لاستخدامه في سداد قيمتها عندما يحل أجلها.¹

- الائتمان التجاري:

- هو الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم الأخير بعملية الشراء، أي أن الائتمان التجاري يمكن المشاريع من تدبير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من الموردين على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة.

- التمويل التأجيري:

- هو وسيلة أخرى يستطيع المشروع أن يحصل من خلالها على احتياجاته من الأصول الثابتة تتمثل في استئجارها نظير سداد إيجاري دوري، ووفقاً لهذا الأسلوب يمكن للمشروع أن يستفيد من خدمات الأصول المستأجرة زمنية محددة دون الحاجة لشرائها، وثمة أنواع عديدة للاعتماد الإيجاري أهمها: البيع وإعادة الاستئجار الاعتماد الإيجاري التشغيلي، والاعتماد الإيجاري التمويلي.²

¹ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات، دار الجامعات المصرية للنشر م التوزيع، (د.س)، الاسكندرية، ص226.

² - عاطف وليد أندراوس، مرجع سابق، ، ص ص389-390.

ثالثا- القرار التمويلي

قرار التمويل هو الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة أو المستثمر على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة.¹

وقرارات التمويل هي القرارات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار:

1- مبادئ إتخاذ قرارات التمويل:

قرار التمويل على العديد من المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار التمويل وهي:

- ضرورة الموازنة بين المخاطرة والعائد:

حيث لا يجب السعي إلى المبادرة بمخاطر مالية جديدة ما لم يكن هناك عائد إضافي متوقع من هذه العملية.

- الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:

من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن أعلى قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم، ولذلك القاعدة تنص على أنه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكنا.

- كفاءة أسواق رأس المال:

بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسهم حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق المالية، والسوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه قيم الأصول والسندات في أي لحظة مقدار المعلومات المتاحة لدى الجمهور.

- الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية:

عند اتخاذ أي قرار تمويلي يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الضريبة على هذا القرار ومعنى ذلك ان جميع التدفقات النقدية يجب أن تحسب بعد الخصم.

- إشكالية الوكالة:

تنشأ إشكالية الوكالة من مبدأ فصل الملكية عن التسيير، ونظرا لهذا الفصل فإن المسيرين قد يتخذون قرارات لا تتفق مع أهداف الملاك في تعظيم قيمة الأسهم على الأقل في الأجل القصير، وكذلك فإنهم يحاولون تعظيم منافعهم الخاصة من حيث المرتبات والحوافز، وذلك على حساب الملاك، كما قد يتجنبون الدخول في مشروعات ذات مخاطر مرتفعة على الرغم من ارتفاع العائد لأنها قد تكلفهم فقدان مناصبهم.²

2- محددات الاختيار بين مصادر التمويل:

¹ - مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة صناعية قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة مسيلة، الجزائر، 14-15 أفريل 2009، ص 02

² - محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إقتصاد المؤسسة،

جامعة بسكرة، الجزائر، 2007، ص 7-8.

عند اتخاذ المنظمة لقرار التمويل فإنه لابد من أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- حجم الأموال المطلوبة والفترة الزمنية اللازمة؛
- مواءمة مصادر التمويل لأبواب الاستثمار؛
- تكلفة التمويل الفعلية مقارنة مع العائد المتوقع على الاستثمار؛
- مدى تزامن مواعيد التسديد مع مواعيد التدفقات النقدية الداخلة؛

3 القيود المفروضة من مصادر التمويل.¹

رابعا- العلاقة بين المشاريع الاستثمارية والتمويل البنكي

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات و أخطرها نظرا لارتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانا هذا من جهة و من جهة أخرى فإن نجاح هذا المشروع الاستثماري أو فشله له عدة آثار على البنك أما إيجابية أو سلبية وعليه يجب على البنك أن يقوم بدراسة جدوى المشروع الاستثماري من جميع جوانبها الاقتصادية ، الفنية والبيئية ...الخ) حتى لا يقع في المخاطر. فتكمن علاقة التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية فيما يلي:

- من وجهة نظر البنك فان الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الاكثر جاذبية له و من خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية و النمو و يضمن القدرة على تحقيق مجموعة الاهداف.

- يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الاهمية لما له من تأثير متشابك و متعدد الابعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

- توفير رؤوس الاموال اللازمة لإقامة المشاريع الانتاجية واستمرارها وما يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ما يلي.
- التخفيف الكبير من حدة البطالة والفقر.
- تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- تعزيز الامن القومي.
- إشباع حاجات الاساسية للمواطنين بأسعار يمكن للغالبية دفعها.²

فالعلاقة بين التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية تعتبر علاقة تكاملية بحيث يمكن القول أن كلا الطرفين وجد في الآخر ضالته لتحقيق الاهداف التي أنشأ من اجلها و ذلك من خلال أن البنوك تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال ما تقدمه لها من قروض و إعانات لتغطية عجزها و هي المورد الاساسي

¹ - فيصل محمد الشاورة، مبادئ الإدارة المالية - الإطار النظري و محتوى علمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 79.

² - حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 28.

للمشاريع الاستثمارية، أما من حيث المشاريع الاستثمارية فتعمل على زيادة الارباح للبنك من خلال إرتفاع عوائد إيرادات الفوائد المطبقة عليها من طرف البنك.

خلاصة الفصل الأول

نحوصل في الأخير تلعب البنوك دوراً حيوياً في تنشيط الاقتصاد من خلال تقديم خدمات التمويل للمشاريع الاستثمارية، ويُعد التمويل البنكي من أهم وسائل دعم المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم وتوسيع أعمالهم، وتعكس العلاقة بين البنوك والمشاريع الاستثمارية ترابطاً مباشراً يؤثر على النمو الاقتصادي لذلك فإن فهم ماهية البنوك وآليات التمويل البنكي يُسهم في تحليل فعالية الاستثمارات، هذا الفصل يتناول هذه المفاهيم بشيء من التفصيل لبيان دورها وأهميتها.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد استعراضنا لفصل الدراسة النظري الذي تطرقنا فيه إلى طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية سنحاول في هذا الفصل إسقاط أهم النقاط التي تعرضنا لها في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، ولهذا أخذنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بميلة كعينة للدراسة، وسنقوم بدراسة تأثير طرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية، وللإلمام بموضوع هذا الفصل سيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ميلة -

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث : مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضية .

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله - (فرجيوة)

نظراً للمكانة التي يتمتع بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره أهم البنوك التجارية في النظام المصرفي الجزائري، فهو عبارة عن شبكة من الوكالات لاستقبال وتلبية رغبات العملاء، وقبل التعرض لدراسة وكالة ميله 834، نقوم بدراسة بسيطة من أجل التعرف على البنك الأم، من خلال التطرق إلى نشأته وتطوره، ثم القيام بدراسة ميدانية لإحدى وكالاته وهي وكالة ميله 834.

المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة وهيكله التنظيمي:

أولاً - نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية: ¹

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك عمومي تأسس لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم الرئاسي (82-106) المؤرخ في 13 مارس 1982 براس مال يقدر بمليار ومائتا ألف دينار جزائري و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري كمنظمة مالية تنتمي الى القطاع العمومي ويقع مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ويخضع للقواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك والقروض ويهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية الحرفية اليدوية وكذلك الصناعات الزراعية. وبعد صدور المرسوم (85-84) المؤرخ في 30/04/1985 أصبح يعرف ببنك الإيداع والتنمية في إطار الإصلاحات الاقتصادية وبمقتضى القانون رقم (88-01) المؤرخ في 12/01/1988 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره (2200000000) مقسم إلى (22000) سهم بقيمة (10000000) للسهم الواحد.

وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي بموجبه نظام التخصص باشر بنك الفلاحة والتنمية الريفية جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع الزبائن أقل خطراً.

وبهذا فهو يعتبر من أهم البنوك في الجزائر باعتباره يمتلك شبكة كما يشغل ما يفوق 700 عامل حسب إحصائيات 2001 ويحتل المرتبة 688 عالمياً ما بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك كما أن للبنك 08 وكالات موزعة على مستوى الولاية كالتالي:

ميله (831)، واد النجاء (842)، القرارم (837)، فرجيوة (637)، تاجنانت (843)، شلغوم العيد (833)، واد العثمانية (840)، تلاغمة (841).

يعتبر مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مركز استغلال أنشئ سنة 2003، مقره حي 500 سكن بميلة. يضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حالياً موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة

¹ - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله

للاستغلال قبل سنة 2003 وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات من جهة أخرى. بلغ رأس ماله 33 مليار دج، يكمن الدور الرئيسي للمجمع فيما يلي:

- ✓ يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال؛
- ✓ يقدم الدعم التطبيقي واللوجستي للوكالات التي يشرف عليها؛
- ✓ يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات؛
- ✓ الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له؛ وهذا البنك كغيره من البنوك الأخرى له منافسون وهم (CNEP-BNA-CPA) ومتعاملون وهم المؤسسات والأفراد النشطون في القطاع الفلاحي، كما أن المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة أصبح يشرف على 9 وكالات موزعة عبر دوائر الولاية.

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاث مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:

1- المرحلة ما بين 1982-1990:

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال ثماني سنوات الأولى من إنشائه مرفوض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الريفية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في بنك قطاعات محددة.

وخلال هذه المرحلة لم يكن دور البنك والتنمية الريفية فعالا وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات طابع عمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا مستحيلا.

2- مرحلة ما بين 1991-1999:

بموجب صدور قانون (9-10) الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة (PME/PM) دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقة مميزة.

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البن، حيث شهدت ما يلي :

1991- : نظام تطبيق (SWIFT) لتسهيل معالجة وتفيد عمليات التجارة الخارجية.

1992- : وضع برمجيات (logiciel Syba) مع فروع المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير

القروض، وعمليات الصندوق، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الاعتمادات المستندية والتي أصبحت

معالجتها في يومنا هذا لا يتجاوز أكثر من 48 ساعة / كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات.

-1993: إنهاء عملية إدخال الاعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

-1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب.

-1996: إدخال عملية الفحص السلكي (télétraitement) من أجل فحص وإنجاز العمليات المصرفية عن بعد في الوقت الحقيقي.

-1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (Carte Inter Bancaire) .

3- المرحلة ما بين 2000-2006:

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق ، وفي هذا العدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة (micro entreprises) وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة بصدد مساهمة التحويلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه ، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تظهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي ، ومن أهم النتائج التي حققتها ما يلي :

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

2001: التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية بملفات القروض مع تحقيق مشروع البنك الجالس مع الخدمات الشخصية ببعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشرافة)، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

2002: تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات الشخصية على مستوى جميع وكالات البنك

2003: إدخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية.

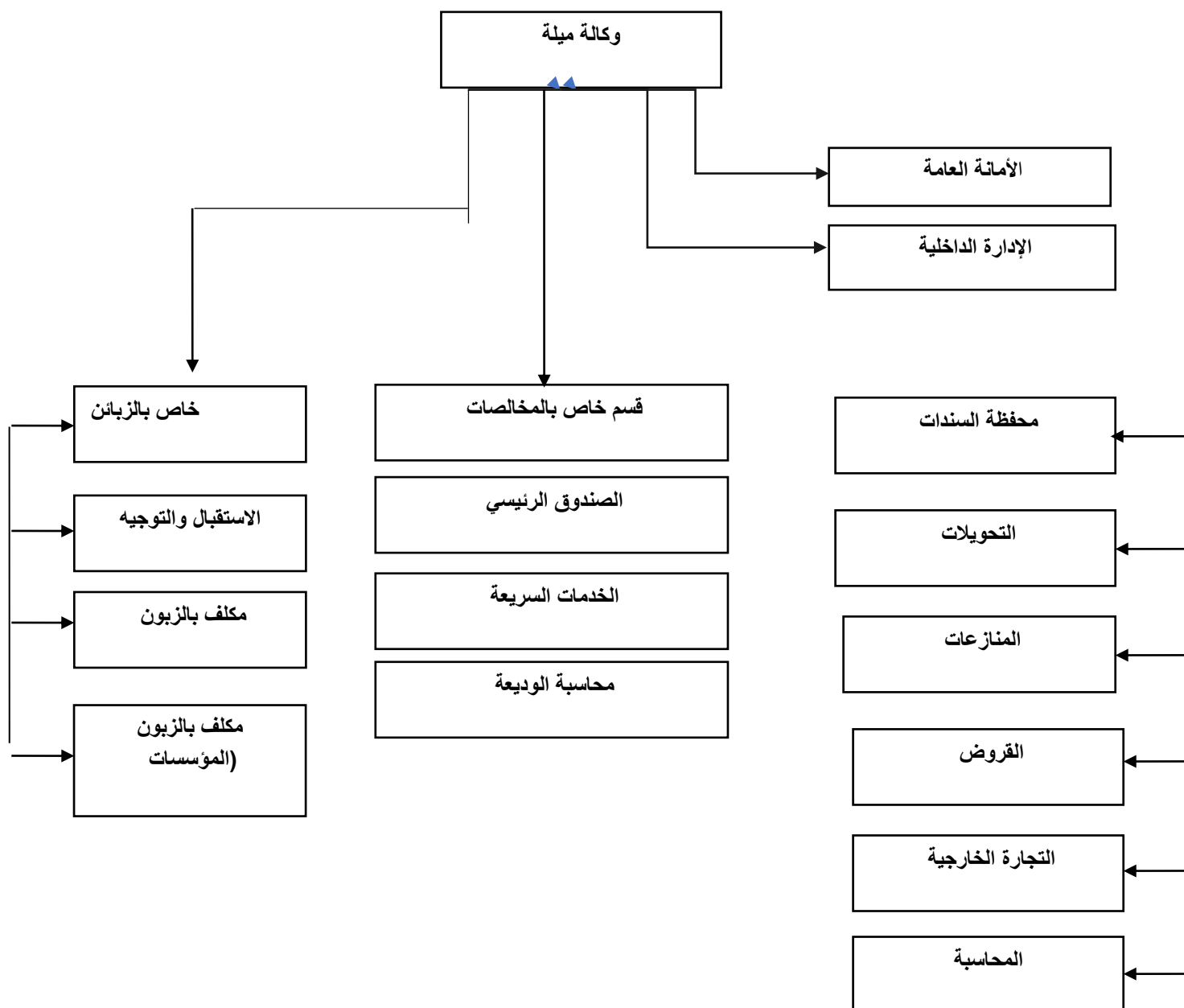
2004: تعميم استخدام الشبايك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

2006: في ماي تم إدخال المقاصة الإلكترونية وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف ب (télé des virements) وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

ثالثا: الهيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله .

اعتمدت وكالة ميله هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل تكنولوجيا ومتطلبات العالم المعاصر والشكل التالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي المعتمد من 2004 إلى غاية الآن:

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة -



المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك بتاريخ 2025/02/03

من خلال الهيكل نلاحظ أن الوكالة تتكون من خمسة مصالح نذكرها فيما يلي:

أولاً: المدير

وهو المسؤول الأول في الوكالة يشرف على حسن تسييرها إذ يتكفل بالمهام التالية:

- تطوير نشاط الوكالة وضمان مردودية عالية بالبنك.
- تطبيق التعليمات والخطط والبرامج الواردة.
- الدفاع عن مصالح البنك أمام القضاء.
- الإمضاء على الوثائق الرسمية الخاصة بالبنك.
- إبرام جميع العقود الخاصة بالوكالة.
- الإتصال مع الإدارة الوطنية.

ثانياً: الأمانة العامة

من بين المهام المسندة إليها ما يلي:

- استقبال الوارد والصادر أي تسجيل جميع الوثائق السابقة مع جميع الوكالات في سجل خاص بالبريد الصادر والوارد.
- تنظيم جميع الوثائق التي يتعامل معها البنك.
- استقبال المكالمات الهاتفية.

ثالثاً: قسم خاص بالعملاء

يشرف عليها 07 أعوان مقسم إلى ثلاثة فروع كما يلي:

1. فرع الاستقبال والتوجيه:

- استقبال العملاء وتوجيههم.
- تسليم دفاتر العملاء وتوجيههم.
- تسليم دفاتر الشيكات.
- استخراج حساب العميل

2. فرع مكلف بالزبون العادي:

يتكون من 3 أعوان مدة تدريبهم شهر هما:

- عون مختص بفرع التامين.
- عونين مختصين باستقبال الزبائن وإطلاعهم على مختلف الخدمات التي يقدمها هذا الفرع.

3. فرع مكلف بالمؤسسات:

يتكون من عونين وتكون مدة تدريبهم شهر ونصف ويقوم هذا الفرع بنفس المهام التي يقوم بها الفرع

المكلف بالعميل العادي، إلا أنه يختص بالتجار والمقاولين والمؤسسات ويشرف على هذا القسم (المكلف بالزبائن) منسق ومن مهامه ما يلي:

- الإشراف والتنسيق بين موظفي مكتب الواجهة.
- إيجاد حلول للعمليات البنكية المستعصبة.
- مراقبة لكل العمليات المنفذة من طرف المكلفين بالزبائن.

رابعاً: قسم خاص بالمخالفات:

يتكون من ستة أعوان وينقسم إلى ثلاث فروع

1- الصندوق الرئيسي: يتكون من عونين أحدهما يستقبل الزبون والآخر أمين الصندوق يتولى عملية السحب والإيداع.

2- فرع خاص بالدينار: يشرف عليه عون يقدم الخدمة عبر صندوق آلي للسحب.

3- فرع خاص بالعملات الأجنبية: يتكون من عونين، هذا الفرع يقوم بالمهام التي يقوم بها فرع الصندوق الرئيسي لكن السحب والدفع يكون بالعملة الصعبة "أورو".

خامساً: الإدارة الداخلية:

تتكون من سبعة أعوان موزعين على سبعة فروع هي:

1- فرع المحفظة: يشرف عليها عون يقوم بإيداع الأوراق المالية (شيكات، سفتجات، أوراق التبادل).

2- فرع التحويلات: يتم فيه التحويلات ما بين الوكالات وما بين الخزينة العمومية للبنك.

3- فرع المقاصة: يشرف عليه عون مختص بتحويل واستقبال الأوراق المالية للتحصيل والخصم ويتميز بالسرعة والدقة في العمليات البنكية.

4- فرع القروض: يشرف عليه عون يقوم باستقبال وتلقي ملف القروض بمختلف أصنافها ومراجعتها ودراستها والحصول على الضمانات اللازمة لتغطيتها.

5- فرع التجارة الخارجية:

يشرف عليه عون يهتم بجانب التجارة الخارجية وكل ما تتطلبه.

6- فرع المحاسبة:

ويضم عدة مصالح فهي تعالج الجانب الإداري والمحاسبي والتنظيمي للوكالة ومراقبة صحة العمليات البنكية بمختلف أصنافها، ومجمل معاملاتها مختلف البنوك.

7- فرع المنازعات:

يشرف عليه موظفين يختصان بالقضايا القانونية الخاصة بالبنك كتوزيع التركة التي تبقى في حساب المتوفي، بالإضافة إلى التعامل مع المحضر القضائي.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووظائفه

أولاً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي:

- ✓ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة.
- ✓ تحسين العلاقات مع العملاء.
- ✓ الحصول على أكبر حصة من السوق.
- ✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما قام البنك كذلك بتأهيل المواد البشرية، وترقية الاتصال الداخلي والخارجي للبنك، وإدخال بعض التعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك للتوافق مع المحيط المصرفي واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء، وهذا بتوفير مصالح تتكفل مع مطالبهم وانشغالاتهم، ومحاولة الحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وسعى البنك لتحقيق هذه الأهداف بقيامه بالمهام التالية:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملية الصعبة.

ثانياً: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقاً للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل.
- تنمية موارد البنك واستخداماته عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار، إنتاج خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب من ذوي الهمم الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.
- وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمهام التالية:
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تنمائي وتكلفة الموارد.

ثالثا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

- جمع الودائع المختلفة: فمنذ نشأته وهو يعمل على جمع الودائع من المدخرين.
- تقديم القروض بمختلف أنواعها: على البنك تنويع محفظة القروض دون أن يقتصر على نوع محدد من القروض أو فئة معينة من المقترضين وتتمثل هذه القروض في:
- ✓ قروض تجارية قصيرة الأجل موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال.
- ✓ قروض بنكية أخرى متوسطة الأجل موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار.
- ✓ حسابات عادية مدينة تأخذ شكل الالتزامات بالتوقيع عليها.
- ✓ تمويل عمليات التجارة الخارجية بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين يقوم بنك الفلاحة أو التنمية الريفية بمنح القروض المتعلقة بعمليات استرداد السلع والتجهيزات اليدوية وتحويل العملات الصعبة لفائدة عملائه لخدمة عمليات الاستثمار.
- ✓ بالإضافة إلى هذا يقوم كذلك البنك بالمساهمة في رؤوس أموال العديد من المنظمات ورؤوس أموال بعض البنوك التي تحقق له أرباح سنوية.

المطلب الثالث: امتيازات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وعلاقاته العامة

أولا: امتيازات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- من المعروف أن البنوك تشترك جميعا في مجال واحد وهو العلاقات البنكية وعليه تعرض الوكالة العديد من الامتيازات أبرزها:
- الاعتماد على موزعات آلية للأوراق النقدية، لتسهيل لعمليات البنكية وكذا سرعة تنفيذها.
 - تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض.
 - تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير.
 - ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون.
 - الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

ثانيا: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تظهر هذه الخدمات في:

- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين
- التحويلات المصرفية.
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحويل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- خدمة كراء الخزائن الحديدية.
- خدمات البنك للمعاينة (BADR consulte) التي تمكن الزبائن من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك، من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.
- خدمات الفحص السلكي (Télétraitement) التي تسمح بتقديم خدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ عمليات التحويلات المصرفية في الوقت الحقيقي.

ثالثا: العلاقات العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تنظيم الملتقيات والأبواب المفتوحة إضافة إلى المشاركة في الصالونات والمعارض الوطنية والدولية المقامة بالجزائر أو خارجها قصد التقرب أكثر من الأفراد وعرض مختلف المنتجات والخدمات التي يقدمها وتزويدهم بمختلف المعلومات والإجراءات اللازمة في الحصول عليها ، خصوصا ما يتعلق بالقروض المصرفية ، كما يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا خاصا به على شبكة الانترنت (WEB) التي لها دور اتصالي في التعريف ببعض المنتجات والخدمات المقدمة وكل ما يخص كفاءات وآليات تعامل الافراد مع البنك.

وبالنسبة للوكالة محل الدراسة فإن نشاط العلاقات العامة يتضح في الجوانب التالية:

1-العلاقات مع الزبائن:

وذلك عن طريق بناء علاقة قوية بين موظفي الوكالة والزبائن.

2-العلاقات مع المجتمع الخارجي:

من خلال توطيد العلاقة بين الوكالة والبيئة التي تنشط فيها وهذا عن طريق الزيارات التي تقوم بها مختلف المؤسسات المستهدفة للتعريف بمختلف الخدمات التي تقدمها.

3-العلاقات مع العاملين في البنك

من الملاحظ أن علاقة الموظفين فيما بينهم هي علاقة وطيدة وهم عبارة عن أسرة واحدة تعمل على تحقيق هدف واحد هو إنجاح البنك

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

يهدف هذا المبحث إلى عرض الخطوات المنهجية المتبعة، وذلك من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، أدوات جمع البيانات، أساليب المعالجة الإحصائية، وفحص صدق وثبات الأداة من أجل تحقيق أهداف الدراسة بجودة عالية.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة:

إن تحديد مجتمع الدراسة يعتبر أمر بالغ الأهمية وعليه يجب اختياره بدقة. وبما أن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير طرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة وعليه فإن المجتمع المستهدف يتمثل في جميع عمال هذه المؤسسة.

2- عينة الدراسة:

نظراً لصعوبة إجراء مسح شامل على مجتمع الدراسة والمتمثل في جميع الموظفين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة وذلك لكبر عددهم وتقيد الدراسة بإطار زمني محدد، تم الاعتماد على عينة عشوائية يتمثل الهدف منها في الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، حيث قمنا بإعداد استبانة ورقية وتوزيعها بمقر المؤسسة على مدار لمدة أسبوع، وكان حجم العينة التي أجرينا عليها هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): عينة الدراسة والاستبانات المسترجعة وغير المسترجعة

الاستبانات الموزعة	الاستبانات غير المسترجعة	الاستبانات المسترجعة	
		الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة للتحليل
35	02	01	32
%100	%5.7	%2.9	%91.4

المصدر: من إعداد الطالب.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم توزيع (35) استبانة، حيث تم استرجاع (33) استبانة منها (32) صالحة للتحليل أي ما نسبته (91.4%)، في حين بلغ عدد الاستبانات المستبعدة (01) استبانة فقط بنسبة (2.9%)، أما عن الاستبانات غير المسترجعة فقد بلغ عددها (02) استبانات أي ما نسبته (5.7%). وبناءً على ما تم استرجاعه من استبانات صالحة للتحليل والمقدر عددها ب (32) استبانة، فإن حجم العينة الخاضعة للدراسة هو (32) موظف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

ثانيا: أدوات جمع البيانات

1-الأداة الرئيسية:

تتمثل الأداة الرئيسية للدراسة في استبانة عملت الطالب على تطويرها لتتناسب مع طبيعة الدراسة وعنوانها (أنظر الملحق رقم 01)، وقد تم بلورة مدلولاتها من خلال استقراء الأبعاد العلمية لمتغيرات الدراسة، وذلك اعتماداً على ما تم طرحه نظرياً في أدبيات هذه المتغيرات، وتم تقسيم أداة الدراسة إلى أربع محاور كما يلي:

- ❖ **المحور الأول:** يتضمن البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين من حيث (الجنس، السن، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة).
- ❖ **المحور الثاني:** في هذا المحور تم طرح (06) أسئلة حول ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.
- ❖ **المحور الثالث:** ويشمل هذا المحور (06) عبارات خاصة بالمتغير المتمثل في طرق التمويل البنكية.
- ❖ **المحور الرابع:** تم تخصيص (06) في هذا المحور أسئلة للمتغير التابع والذي يتمثل في جذب المؤسسات الاستثمارية.

2-الأدوات المساعدة المعتمدة في الدراسة

بالإضافة إلى الأداة الرئيسية تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات المساعدة من أجل تسهيل عملية البحث الميداني أو إزالة الغموض عن بعض الأسئلة التي تم طرحها في الاستبانة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

- **الاستبيان بالمقابلة:** تم الإجابة على بعض الاستبانات بحضور الطالب والمستجوب، حيث تم شرح بعض الأسئلة وهذا ما سمح بريح الوقت وإعطاء مصداقية أكثر للإجابة.
- **الأسئلة الشفهية:** أثناء عملية توزيع الاستبيان واسترداده تم اغتنام الفرصة في العديد من المرات بطرح الأسئلة الشفوية على بعض الموظفين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، وذلك من أجل جمع المعلومات على متغيري الدراسة والتي لم يتطرق إليها في الاستبيان.
- **الملاحظة:** أثناء زيارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة تم الاعتماد على الملاحظة من أجل معرفة بعض الحقائق حول متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: أساليب وطرق المعالجة الإحصائية .

إن استخدام الأساليب الإحصائية يساعد على ربط واستقراء وتحليل النتائج وإثباتها رياضياً ما يزيد من دقتها ومصداقيتها، وهذا ما يدفع بنا للاستعانة بمختلف النماذج والطرق المنهجية والإحصائية.

فبعد فحص جميع الاستبانات المسترجعة، قمنا بتفريغ وإدخال بياناتها في الحاسوب باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences) والذي يُرمز له اختصاراً (SPSS)، ويحتوي على مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي والاستدلالي ومن خلاله فقد استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- التكرارات والنسب المئوية: تم الاستعانة بها للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- 2- معامل الارتباط بيرسون "Pearson": تم استخدامه لمعرفة درجة الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك للتأكد من الارتباط الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
- 3- معامل الثبات "آلفا كرونباخ cronbach Alpha": تم استخدامه للتأكد من ثبات الاستبانة، حيث أنه من الناحية التطبيقية يعتبر ثبات أداة الدراسة:

❖ ضعيفاً: إذا كان معامل آلفا كرونباخ أقل من (0.6)؛

❖ مقبولاً: إذا كان معامل آلفا كرونباخ يتراوح بين (0.6 و 0.7)؛

❖ جيداً: إذا كان معامل آلفا كرونباخ يتراوح بين (0.7 و 0.8)؛

❖ ممتازاً: إذا كان معامل آلفا كرونباخ أكبر من (0.8).

- 4- المتوسط الحسابي: تم استخدامه لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محاور الاستبانة، كما تم استخدامه في تحديد درجة الموافقة وترتيب العبارات.

- 5- الانحراف المعياري: تمت الاستعانة به من أجل معرفة مقدار تشتت الإجابات وانحرافها حول العبارات والمحاور عن المتوسط الحسابي، كما تم استخدامه في ترتيب العبارات في حالة تساوي المتوسطات الحسابية.

- 6- الانحدار الخطي المتعدد: وهذا من أجل اختبار تأثير المتغير المستقل (طرق التمويل البنكي) بأبعاده على المتغير التابع (جذب المؤسسات الاستثمارية).

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الدراسة .

اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة هي العملية التي يتم من خلالها ضبط الاستبانة قبل توزيعها على أفراد العينة، والتأكد من أنها تؤدي إلى القياس العلمي بما يسمح باستغلال وتحليل البيانات بشكل سليم ومن ثم تعميم النتائج، ومن أجل ذلك يتم اختبار أداة الدراسة كما يلي:

أولاً: صدق أداة الدراسة

1- الصدق الظاهري:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وتطويرها في ضوء المراجعة المكتبية، تم عرضها في صورتها الأولية على الأساتذة المشرفة ومجموعة من الأساتذة المحكمين ذوي الاختصاص من أجل إبداء آرائهم حول مدى وضوح عبارات استبانة الدراسة ومدى انتمائها إلى محورها ومدى ملائمتها لقياس ما وضعت لأجله، وكذا إبداء الملاحظات حول مدى كفاية الاستبيان من حيث عدد الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم الصياغة اللغوية، أو أي ملاحظات أخرى يرونها مناسبة من حيث التعديل أو التغيير أو الحذف، وبعدها تم إجراء التعديلات أو حذف العبارات التي أشار إليها معظم المحكمين من أجل الحصول على الاستبانة في صورتها النهائية. (أنظر الملحق رقم 01)

2- الصدق البنائي:

بعد التأكد من الصدق الظاهري للدراسة، تم الانتقال إلى التأكد من الصدق البنائي والذي يقيس مدى الارتباط الداخلي لعباراتها، ومدى انتماء كل عبارة للمحور الذي تقع فيه. ولمعرفة مدى وجود التجانس الداخلي بين إجابات أفراد العينة حول عبارات محاور الاستبيان، تم الاعتماد على معامل الارتباط "بيرسون Pearson" ومستوى الدلالة "sig" وقد جاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (02): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محاور الدراسة والدرجة الكلية

للمحور الذي تنتمي إليه

المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط
01	0.440*	01	0.487**	01	0.698**
02	0.639**	02	0.635**	02	0.846**
03	0.763**	03	0.691**	03	0.780**
04	0.715**	04	0.550**	04	0.354*
05	0.770**	05	0.710**	05	0.541**
06	0.616**	06	0.617**	06	0.483**

**دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، *دال إحصائياً عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS 28).
من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات محاور الدراسة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه تراوحت ما بين (0.354) للعبارة رقم (04) من المحور الرابع عند مستوى الدلالة (0.05) و (0.846) للعبارة رقم (02) من المحور الرابع عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يثبت قوة الارتباط الداخلي لهذه العبارات.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل "آلفا كرونباخ Alpha Crombach"

يشير مفهوم ثبات أداة الدراسة إلى أن الأداة تعطي نفس النتائج أو نتائج متقاربة إذا طبقت أكثر من مرة على نفس العينة وفي ظروف مماثلة، بحيث هناك عدة طرق للتحقق من ثبات أداة القياس، اخترنا من بينها "آلفا كرونباخ Alpha Crombach"، أين قمنا بحساب "معامل ثبات آلفا كرونباخ Alpha Crombach" لمحاور الدراسة بالإضافة إلى حساب معامل الثبات الكلي للأداة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات "آلفا كرونباخ Alpha Crombach"

محاور الدراسة	رقم العبارات	معامل ثبات آلفا كرونباخ	جودة القياس
المحور الثاني	06-01	0.674	متوسط
المحور الثالث	06-01	0.795	جيد
المحور الرابع	06-01	0.683	متوسط
الثبات الكلي	/	0.836	ممتاز

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS 28).

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن معاملات الثبات آلفا كرونباخ لمحاور الدراسة قد انحصرت ما بين (67.4% و 79.5%) بدرجة ثبات (من متوسطة إلى جيدة)، كما أن درجة الثبات الكلي كانت ممتازة حيث بلغت (83.6%)، مما يدل على أن هذه الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات ممتازة تبرر استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة واختبار فرضية الدراسة .

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نتائج عملية المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم التوصل إليها من خلال إجابات أفراد العينة باستخدام برنامج (spss)، وذلك قصد التعرف على نتائج التحليل لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

للتعرف على الخصائص والسمات الشخصية لأفراد العينة تم توزيعها حسب متغير (الجنس، السن، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة).

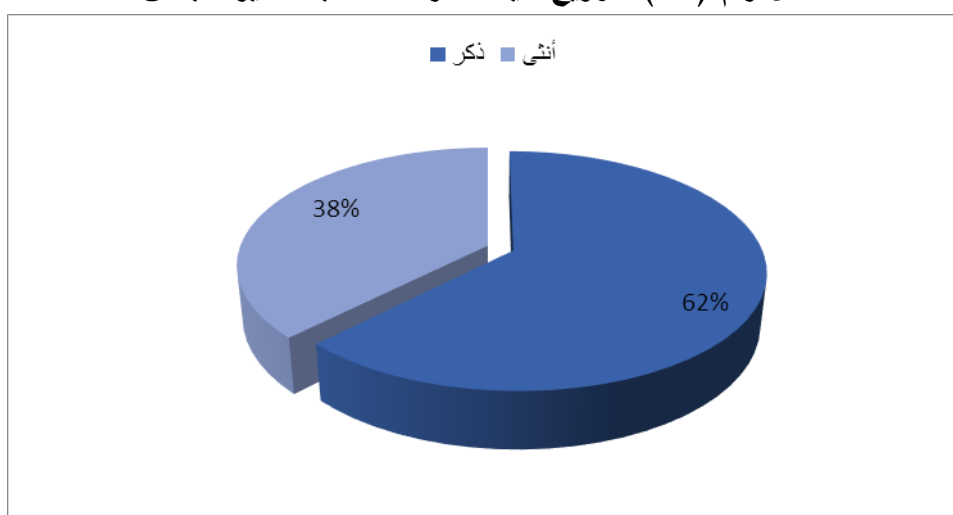
أولاً: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	20	62.5
أنثى	12	37.5
المجموع	32	100

الشكل رقم (02): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS 28).

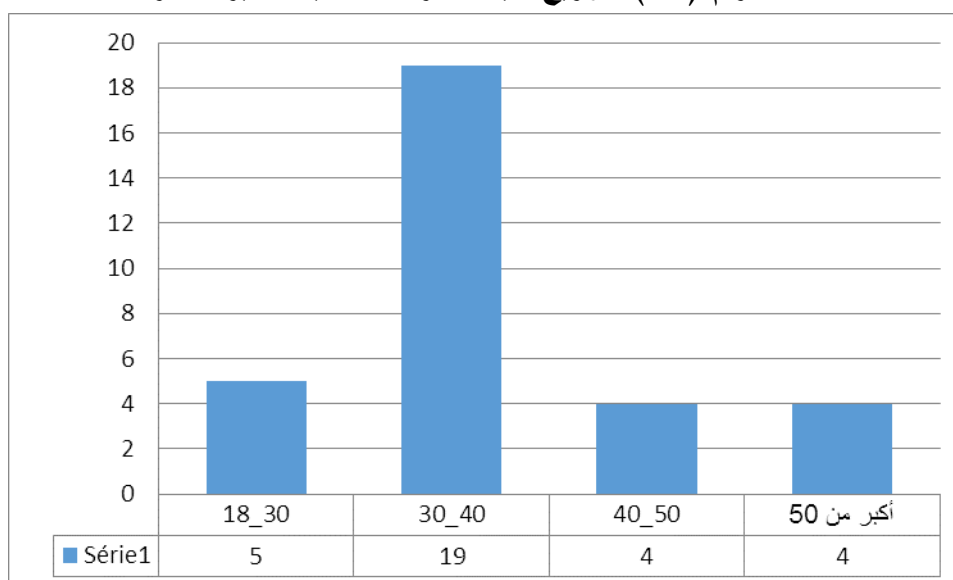
من خلال نتائج الجدول رقم (04) نجد أن نسبة الذكور في العينة تبلغ (62.5%)، بينما تمثل نسبة الإناث (37.5%)، يعكس هذا التوزيع انحيازاً طفيفاً نحو الذكور، مما قد يؤثر على وجهات النظر المطروحة في الدراسة. وعلى الرغم من هذا، فإن وجود نسبة كبيرة من الذكور يساعد في تقديم وجهات نظر تتعلق بتجاربهم الخاصة في التعامل مع طرق التمويل البنكي. ومن جهة أخرى، قد توفر آراء الإناث زاوية مختلفة حول نفس الموضوع، مما يعزز من عمق التحليل.

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة (%)
30_18	05	15.6
40_30	19	59,4
50_40	40	12.5
أكثر من 50	40	12.5
المجموع	32	100

الشكل رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS 28).

من خلال نتائج الجدول رقم (05) نجد أن نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن (30) سنة تبلغ (15.6%)، بينما تمثل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 و 40) سنة (59.4%)، والفئة من (40 إلى 50) سنة تمثل (12.5%)، في حين تشكل نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن (50) سنة (12.5%).

إن تضمين آراء هذه الفئات العمرية المختلفة يساهم في تقديم رؤى متنوعة حول تأثير طرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية، فوجود فئات عمرية متعددة يعزز من موثوقية النتائج ويزيد من دقتها مما يمكن البنك من تطوير استراتيجيات أكثر فعالية حول طرق التمويل البنكي وجذب المؤسسات الاستثمارية.

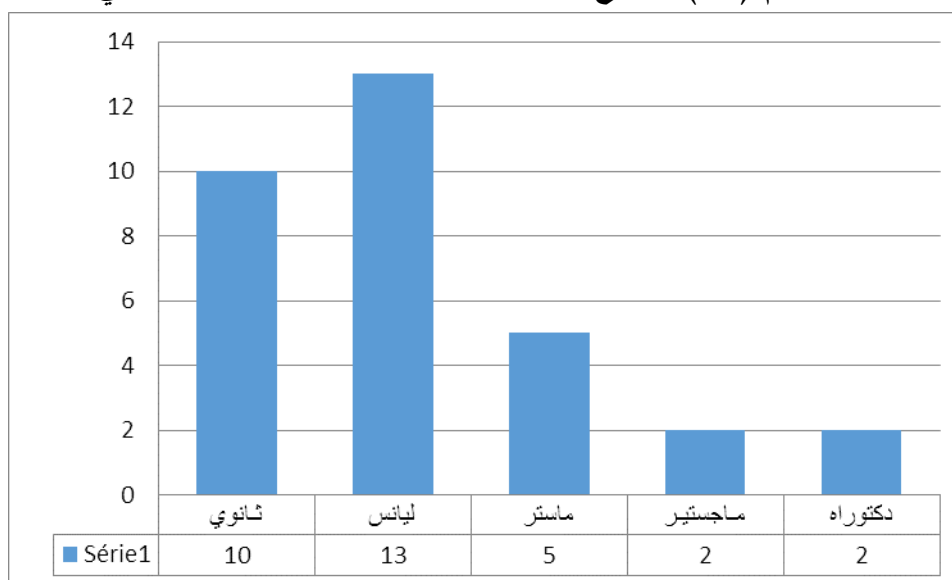
ثالثاً: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة (%)
ثانوي	10	31.3
ليسانس	13	40.6
ماستر	05	15.6
ماجستير	02	6.3
دكتوراه	02	6.3
المجموع	32	100

الشكل رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS 28).

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن حاملي المؤهل ليسانس يشكلون النسبة الأكبر (40.6%)، كما أن نسبة حاملي شهادة الماستر بلغت (15.6%)، مما يدل على أن معظم المشاركين يمتلكون تعليمًا جامعيًا. بينما يمثل حاملو المؤهل الثانوي نسبة ملحوظة (31.3%) مما يعكس تنوع الخلفيات التعليمية. أما حاملو الماجستير والدكتوراه (6.3%) لكل منهما، حيث أن وجود هذين الفئتين يعزز من عمق التحليل إذ يمكن أن تسهم آراؤهم في تقديم رؤى متقدمة حول تأثير طرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية.

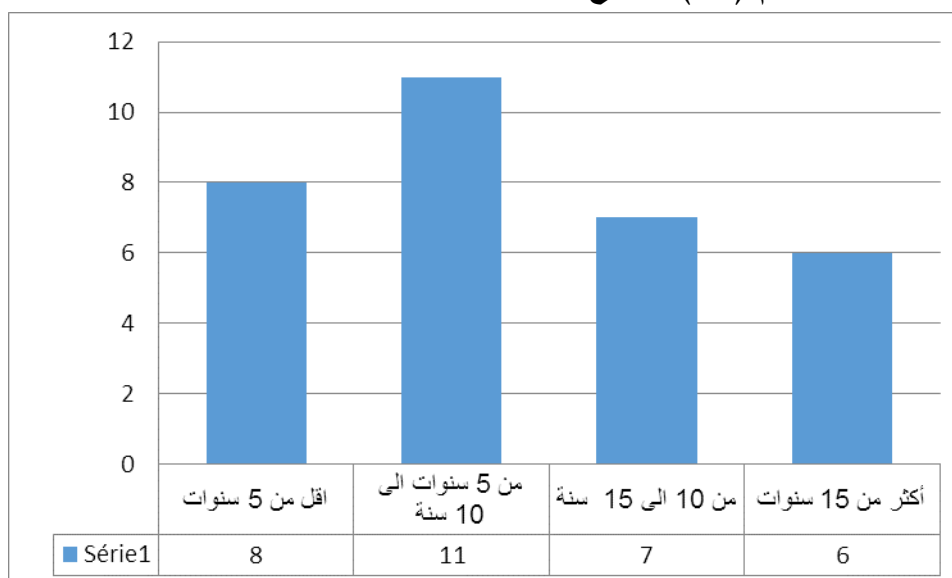
رابعاً: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
أقل من 05 سنوات	08	25.0
من 05 إلى 10 سنوات	11	34.4
من 10 إلى 15 سنة	07	21.9
أكثر من 15 سنة	06	18.8
المجموع	32	100

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS 28).

تشير النتائج إلى أن الفئة الأكثر تمثيلاً هي التي تتراوح خبرتهم من 05 إلى 10 سنوات حيث تشكل نسبتهم (34.4%)، مما يدل على وجود عدد كبير من الأفراد ذوي الخبرة المتوسطة، بينما يمثل الأفراد الذين لديهم خبرة أقل من 05 سنوات (25.0%)، مما يعكس وجود نسبة ملحوظة من المشاركين الجدد في مجال العمل. كما تظهر الفئات الأخرى من 10 إلى 15 سنة بنسبة (21.9%)، وأكثر من 15 سنة بنسبة (18.8%).

من خلال هذا التوزيع نحد تنوع في خبرات أفراد العينة مما قد يسهم في تقديم رؤى أعمق حول تأثير طرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية، حيث أن تضمين آراء هذه الفئات المختلفة يعزز من موثوقية النتائج ويزيد من دقتها.

المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة

جاء هذا المطلب كمحاولة لعرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات محاور الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات ومحاور الدراسة. ومن أجل تحديد طول فئات مقياس "ليكارث الخماسي" المستخدم في محاور الدراسة تم حساب "المدى" بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس "ليكارث" ($5-1=4$)، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول في الأخير على طول الخلية الصحيحة أي ($5/4 = 0.8$)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول خلية أو فئة ($1 + 0.8 = 1.8$) وهكذا يصبح طول الخلايا أو الفئات كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (08): فئات مقياس "likert" الخماسي ودلالاتها

رقم الفئة	المجال	الدرجات	الوزن	مستوى الأهمية
الأولى	[1.80-1]	غير موافق بشدة	1	ضعيف جداً
الثانية	[2.60-1.81]	غير موافق	2	ضعيف
الثالثة	[3.40-2.61]	محايد	3	متوسط
الرابعة	[4.20-3.41]	موافق	4	مرتفع
الخامسة	[5-4.21]	موافق بشدة	5	مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الطالب.

أولاً: تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني

يتمثل المحور الثاني في هذه الدراسة في ماهية البنك، ويحتوي على ستة (06) عبارات، وفيما يلي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات هذا المحور وترتيبها حسب متوسطاتها الحسابية:

الجدول رقم (09): التحليل الوصفي لعبارات "ماهية البنك"

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجات	مستوى الأهمية
01	تتعدد الخدمات المالية التي يقدمها بنك BADR-ميلة-.	3.41	1.214	06	موافق	مرتفع
02	يقدم بنك BADR-ميلة- تمويلات مختلفة.	3.47	1.107	04	موافق	مرتفع
03	إن التمويلات التي يقدمها بنك BADR-ميلة- تشجع المؤسسات الإستثمارية على نشاطاتها المختلفة.	3.53	1.016	03	موافق	مرتفع
04	إن موارد بنك BADR-ميلة- تتدخل في طرق التمويل البنكية.	3.94	1.105	01	موافق	مرتفع

05	يقدم بنك BADR-ميلة- خيارات تمويلية لزيائنه.	3.72	1.224	02	موافق	مرتفع
06	تختلف طرق التمويل البنكية باختلاف عنصر الزمن وقيمة التمويل.	3.47	1.270	05	موافق	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.59	0.715	مستوى الأهمية مرتفع		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS 28).

من خلال الجدول رقم (09) نجد أن العبارة "إن موارد بنك-BADR ميلة تتدخل في طرق التمويل البنكية" حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.94) مع انحراف معياري قدره (1.105)، مما يدل على توافق إيجابي مع هذا الرأي. يعكس ذلك أن الأفراد يعتبرون أن موارد البنك تلعب دورًا حاسمًا في دعم أنشطة التمويل.

أما العبارة "تتعدد الخدمات المالية التي يقدمها بنك-BADR ميلة" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.41) مع انحراف معياري (1.214). يشير هذا إلى وجود توافق مرتفع ولكن أقل مقارنةً ببقية العبارات، مما يدل على أن الأفراد يشعرون بالحاجة إلى تحسين التعدد في الخدمات المالية المقدمة من طرف البنك.

بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي العام لآراء الأفراد حول "ماهية البنك (3.59) مع انحراف معياري (0.715)، وهذا ما يشير إلى وجود توافق مرتفع حول دور البنك في تقديم خدماته المالية، مع إمكانية تحسين بعض الجوانب لتعزيز مستوى الخدمة المقدمة.

ثانياً: تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث

يتمثل المحور الثالث في هذه الدراسة في المتغير المستقل طرق التمويل البنكية، ويحتوي على ستة (06) عبارات، وفيما يلي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات هذا المحور وترتيبها حسب متوسطاتها الحسابية:

الجدول رقم (10): التحليل الوصفي لعبارات "طرق التمويل البنكية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجات	مستوى الأهمية
01	إن طرق التمويل في بنك BADR -ميلة- مرنة ومناسبة للزيائن.	3.94	1.134	02	موافق	مرتفع
02	يتيح بنك BADR -ميلة- توضيحات مهمة حول طرق تمويلاته.	3.47	1.295	05	موافق	مرتفع
03	إن فترات السداد المتاحة تتناسب مع طبيعة	4.06	0.840	01	موافق	مرتفع

المشاريع الإستثمارية.					
04	يستجيب بنك BADR-ميلة- بسرعة لطرق تمويل المشاريع المختلفة.	3.91	1.058	03	موافق مرتفع
05	هناك تفاوض من يخص شروط التمويل بين بنك BADR-ميلة- وطالب التمويل.	3.44	1.162	06	موافق مرتفع
06	يتعامل بنك BADR-ميلة- في تمويلاته بنسب فائدة عقلانية ومقبولة.	3.50	1.107	04	موافق مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.72	0.590	مستوى الأهمية مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS 28).

نجد من خلال الجدول رقم (10) أن العبارة "إن فترات السداد المتاحة تتناسب مع طبيعة المشاريع الاستثمارية" حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.06) مع انحراف معياري (0.840)، مما يدل على توافق إيجابي كبير مع هذا الرأي. يعكس ذلك أن الأفراد يرون بأن فترات السداد المقدمة من البنك تتماشى مع احتياجات مشاريع المستثمرين.

أما العبارة "هناك تفاوض من يخص شروط التمويل بين بنك BADR-ميلة- وطالب التمويل" فقد حصلت على أدنى متوسط حسابي (3.44) مع انحراف معياري (1.162)، مما يشير إلى أن الأفراد يرون أن هناك حاجة لتحسين مرونة التفاوض حول شروط التمويل بالبنك.

بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي العام لآراء الأفراد حول "طرق التمويل البنكية" (3.72) مع انحراف معياري (0.590)، مما يشير إلى وجود توافق مرتفع حول فعالية طرق التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة مع بعض الجوانب التي يمكن تحسينها لتعزيز تجربة العملاء.

ثالثاً: تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الرابع

يتمثل المحور الرابع في هذه الدراسة في المتغير التابع جذب المؤسسات الاستثمارية، ويحتوي على ستة (06) عبارات، وفيما يلي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات هذا المحور وترتيبها حسب متوسطاتها الحسابية:

الجدول رقم (11): التحليل الوصفي لعبارات "جذب المؤسسات الاستثمارية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجات	مستوى الأهمية
01	يهتم بنك BADR-ميلة- بدعم المشاريع الإستثمارية.	3.59	1.292	05	موافق مرتفع	
02	إن نسبة الفوائد البنكية تؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرار الإستثماري.	3.66	1.153	04	موافق مرتفع	

03	إن فترات منح تمويل وخصائصه تساهم بشكل كبير في تسريع ونجاح المشاريع الإستثمارية.	3.94	1.134	02	موافق	مرتفع
04	إن طرق التمويل المتاحة تساعد على التقليل من المخاطر الإستثمارية.	4.06	1.045	01	موافق	مرتفع
05	إن طرق التمويل البنكية الحالية تدعم مسار المؤسسات الإستثمارية التي تتعامل معها.	3.88	1.008	03	موافق	مرتفع
06	يعمل بنك BADR-ميلة- على تطوير علاقاته تجاه المؤسسات الإستثمارية عن طريق تحسين جودة التمويل المقدم.	3.53	1.164	06	موافق	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.78	0.707	مستوى الأهمية مرتفع		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS 28).

من خلال الجدول رقم (11) نجد أن العبارة "إن طرق التمويل المتاحة تساعد على التقليل من المخاطر الاستثمارية" حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.06) مع انحراف معياري (1.045)، مما يدل على توافق إيجابي كبير مع هذا الرأي. يعكس ذلك أن الأفراد يعتقدون أن طرق التمويل تقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار مما يعزز من جاذبية البنك للمؤسسات الاستثمارية.

أما العبارة "يعمل بنك BADR-ميلة- على تطوير علاقاته تجاه المؤسسات الاستثمارية عن طريق تحسين جودة التمويل المقدم" فقد حصلت على أدنى متوسط حسابي (3.53) مع انحراف معياري (1.164)، مما يشير إلى أن هناك حاجة لتحسين علاقات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة مع المؤسسات الاستثمارية.

بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي العام لآراء الأفراد حول "جذب المؤسسات الاستثمارية" (3.78) مع انحراف معياري (0.707)، مما يشير إلى وجود توافق مرتفع حول فعالية البنك في جذب الاستثمارات مع إمكانية تحسين بعض الجوانب لتعزيز هذه الميزة.

المطلب الثالث: اختبار فرضية الدراسة

تنص فرضية الدراسة على أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لطرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة". ويمكن صياغتها كما يلي:

(H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لطرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

(H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لطرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

جاءت نتائج اختبار فرضية الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of Variances) (المتغير التابع = جذب المؤسسات الاستثمارية)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R
1	9.802	1	9.802	51.806	0.000	0.633	0.796
الخطأ المتبقي	5.676	30	0.189				
المجموع	15,478	31					

النموذج MODEL	المعاملات غير النمطية	المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig
–	B	الخطأ المعياري	Beta	1.996	–
ثابت Constant	0.234	0.498	–	0.469	0.642
طرق التمويل البنكي	0.953	0.132	0.796	7.198	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (12) وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين طرق التمويل البنكية وجذب المؤسسات الاستثمارية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة إذ بلغ معامل الارتباط لبيرسون (0.796)، وهذا ما يعني أن علاقة الارتباط وصلت حدود (80.0%) وهي نسبة قوية تعكس تأثير طرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية.

كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن قيمة (F) المحسوبة تبلغ (51.806) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.998)، كما أن القيمة الاحتمالية "sig" تقدر بـ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وقيمة (T) المحسوبة بلغت (7.198) وهي أكبر من (T) الجدولية البالغة (1,996) عند مستوى دلالة (0.000)، ونلاحظ أيضاً من خلال الجدول أن قيمة معامل التحديد (R²) قد بلغت (0.633)، وهذا يعني أن المتغير المستقل (طرق التمويل البنكي) يفسر ما نسبته (63.3%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (جذب المؤسسات الاستثمارية)، أي كلما تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة تغير المتغير التابع بمقدار (0.633)، أما باقي التأثير (36.7%) فيعود لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

مما سبق فإننا نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لطرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

تؤكد هذه النتيجة بقوة الدور الحيوي لطرق التمويل البنكي في جذب المؤسسات الاستثمارية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، حيث يظهر التحليل الكمي وجود علاقة ارتباطية قوية بين فعالية طرق التمويل البنكي وجذب الاستثمارات ما يعكس التأثير الإيجابي لهذه الطرق على قرارات المؤسسات الاستثمارية.

وعليه فإن تحسين استراتيجيات التمويل وتقديم خيارات مرنة للعملاء يعزز من قدرة البنك على تلبية احتياجات المؤسسات، حيث تلعب هذه الاستراتيجيات دوراً محورياً في تعزيز الثقة بين البنك والمستثمرين مما يؤدي إلى تحسين أداء البنك وزيادة كفاءته. وبالتالي، فإن المحافظة على هذه الجهود ستسهم في تحقيق آثار إيجابية مباشرة على مستوى جذب الاستثمارات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

خلاصة الفصل:

من أجل معرفة تأثير طرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة قمنا بتصميم استبيان ورقي وتوزيعه على عينة مكونة من (32) موظف بهذا البنك، وبعد استرجاعنا للاستبانة قمنا بتفريغها وتحليل بياناتها عن طريق برنامج SPSS حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير إيجابي لطرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد تبين لنا من خلال الدراسة في هذا الموضوع ان البنوك تآثر على جذب المؤسسات الاستثمارية وذلك من خلال طرق التمويل المختلفة حيث يعد التمويل البنكي من اهم اليات التمويل التي تدعم المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم وتوسيع أعمالهم، وتعكس العلاقة بين البنوك والمشاريع الاستثمارية ترابطا مباشرا يعمل على تنشيط الاقتصاد، ومن خلال هذه الدراسة تطرقنا في بداية الامر الى مختلف المفاهيم العامة حول البنوك والتمويل البنكي بالإضافة الى عموميات حول المشاريع الاستثمارية

اما فيما يخص الجانب التطبيقي توصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير إيجابي لطرق التمويل البنكية على جذب المؤسسات الاستثمارية ، حيث قمنا بتصميم استبيان ورقي وتوزيعه على عينة من الموظفين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة ،وعليه فان تحسين استراتيجيات التمويل وتقديم خيارات مرنة للعملاء يعزز من قدرة البنك على تلبية احتياجات المؤسسات وتعزيز الثقة بين البنك والمستثمرين مما يؤدي الى تحسين أداء البنك وزيادة كفاءته كما يساهم في تحقيق اثر إيجابي مباشر على جذب الاستثمارات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة ،

1- اختبار فرضية الدراسة

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لطرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة".

2-نتائج الدراسة:

لقد إستهدفت الدراسة نتائج نظرية وتطبيقية:

نتائج الدراسة النظرية

- تآثر البنوك على جذب المؤسسات الاستثمارية وذلك من خلال مختلف طرق التمويل التي تقدمها للمستثمرين.
- يعتبر التمويل البنكي من اهم اليات التمويل التي تدعم المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم وتوسيع أعمالهم.
- تمثل العلاقة بين البنوك والمشاريع الاستثمارية ترابطا مباشرا يعمل على تنشيط الاقتصاد.

نتائج الدراسة التطبيقية

- يمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة تاثير إيجابي على جذب المؤسسات الاستثمارية.
- ان تحسين استراتيجيات التمويل وتقديم خيارات مرنة للعملاء يعزز من قدرة البنك على تلبية احتياجات المؤسسات الاستثمارية.
- ان تعزيز الثقة بين البنك والمستثمرين يؤدي الى تحسين أداء البنك وزيادة كفاءته . كما يساهم في تحقيق بشكل مباشر على جذب الاستثمارات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

3-التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة، واختبار الفرضيات فإن الباحثة توصي بما يلي:
- اعتماد طرق تمويل محفزة اكثر لجذب اكبر قدر ممكن من المؤسسات الاستثمارية كشراكة في التامين .
 - تطوير اليات تسهل إجراءات التمويل باعتماد الذكاء الاصطناعي في دراسة الملفات .
 - تشجيع المؤسسات الاستثمارية الوفية لضمان بقائها .

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد بوراس تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008
2. أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك، مكتبة مدبولي، القاهرة 1989.
3. أحمد فهمي جلال، دراسات إقتصادية المشروعات الجديدة ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1977.
4. أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006.
5. أوليس عطوه الربط ، تقييم المشروعات ،المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992.
6. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان (د.س).
7. الحجازي عبيد على أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، لبنان، سنة 2001.
8. حسين علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999.
9. حسين عمر ، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1991.
10. حمد بتير علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة نشر.
11. حمزة غلابي، محمد براق، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2014.
12. حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتمان، ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
13. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سفيان، العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، سنة النشر 2011.
14. رايح خوني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها، اترك الطبعة و النشر، مصر، 2008.
15. رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008
16. رشيد صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي، دار الجامعية، مصر 2000.

17. رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، 1998.
18. زكريا الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2006.
19. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
20. سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1982.
21. سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين الشمس للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
22. سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996.
23. سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
24. السيد عبد الوالي، اقتصاديات النقد و البنوك، دار النشر، القاهرة، 1998.
25. شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، سنة النشر،.
26. شهرزاد زعنيب، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع آفاق مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، العدد 08 بسكرة الجزائر 2008.
27. صبحي إدريس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
28. ضياه مجيد الموساوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر للطباعة و النشر، الجزائر، 2000.
29. الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، عدد3 ، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، 2003.
30. عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدور - التأصيل العلمي والتطبيق العلمي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
31. عاطف وليد أندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص381
32. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
33. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
34. عبد الطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها ادارتها، دار الجامعة، الإسكندرية، 2008.

35. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالي، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2002.
36. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، .
37. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، ط1، الجزائر، 2014.
38. عبد الله حسين جوهر: ادارة المشروعات الاستثمارية اقتصاديا تمويليا محاسبيا إداريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2011.
39. عبد المطلب عبد الحميد: دراسات جدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، دار الجامعة، مصر، 2008.
40. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى، سنة النشر، 2013 م.
41. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل إدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
42. عصام عمر احمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، 2013.
43. علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009
44. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999.
45. عمر توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
46. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
47. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
48. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006،
49. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان، 1996.
50. فورد ستون بوجين، التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1993.
51. فيصل محمد الشوارة، مبادئ الإدارة المالية - الاطار النظري و محتوى علمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
52. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
53. قاسم نايف علوان، إدارة لاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
54. قحطان سيوقي، اقتصاديات المالية العامة، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989.

55. قطب مصطفى سانو، لاستثمار أحكامه- وضوابط في الفقر الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
56. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، مصر، الإسكندرية، 2006.
57. محمد حسين الوادي ومحمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية للتطبيقات العلمية، دار الميسر للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
58. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، 1982.
59. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، 1982.
60. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات، دار الجامعات المصرية للنشر م التوزيع، (د.س)، الإسكندرية.
61. محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار النقاش، الأردن، 2006.
62. محمد يوسف ياسين، القانون المصرفي و النقدي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
63. محمود إبراهيم غسان وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر للنشر، دمشق، الطبعة الثانية، 2002.
64. محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة، دار المعارف، مصر، 1983.
65. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1985.
66. ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
67. نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الجديدة، ط2، جامعة عين الشمس، مصر، 1996.
68. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية مناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، سنة النشر 2012م.
69. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.
70. هشام عبد الله، الاقتصاد، ط2، أهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
71. هيثم محمد زغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر والطباعة والنشر، 2000.
72. اديب قاسم، النقود والمصارف، ط1، دار الضياء للطباعة، 2010.

ثانيا: مذكرات

1. بادي جمعة: إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية - دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA - وكالة ادرار 250، مذكرة ماستر، جامعة ادرار، 2018-2019.

2. بن حركو غنية، واقع دراسة جدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجستير، مدرسة الدكتوراه تحليل استراتيجي صناعي مالي ومحاسبي، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011.
3. خديجة خوني: واقع تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجيهات الحديثة الجزائرية - دراسة حالة بنك التنمية الريفية أم البواقي ووكالة سوق عمان 313، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، كلية علوم التسيير، 2016-2017.
4. زبير عياش، تأثير اتفاقية بازل 02 على التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية أم البواقي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير تخصص مالية غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012.
5. عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم تسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر، 2013-2014.
6. فتحي خن، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ansej، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، 2012-2013.
7. محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد المؤسسة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007.
8. مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة صناعية قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة مسيلة، الجزائر، 14-15 أفريل 2009 2012.
9. منى حمودي، فعالية الأسواق المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية في بعض البلدان العربية، مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014-2015.

ثالثا: القوانين

1. القانون رقم 66 / 178 المؤرخ في 13 جوان 1966، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
2. القانون رقم 336 / 66 المؤرخ في 14 ماي 1966، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
3. القانون رقم 204/67 بتاريخ 1967/10/11، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
4. القانون رقم 82/206 بتاريخ 1982/03/13، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

5. القانون رقم 85/65 بتاريخ 1985/04/30، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

-

ملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

السنة الثانية ماستر

استبيان

موظفونا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

تحية طيبة وبعد

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى جمع المعلومات اللازمة لإجراء دراسة حول:
"تأثير طرق التمويل البنكي على جذب المؤسسات الاستثمارية - بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ميلة -"،
وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص إدارة مالية ، لذا نرجو منكم مساعدتنا في
إتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة عن الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة بدقة من أجل الحصول على
معلومات دقيقة والخروج بالنتائج و الاقتراحات المرجوة، مؤكداً لكم أن جميع إجاباتكم ستستخدم لأغراض
البحث العلمي مع المحافظة على سريتها.

شاكرين لكم حسن تعاونكم على إنجاح هذه الدراسة ومتمنين لكم دوام التوفيق.

تحت إشراف الأستاذة:

من إعداد الطالب:

أ/ بوهلالة سعاد

✓ علاء الدين بن عسكر

السنة الجامعية 2025/2024

المحور الأول: البيانات الشخصية

يهدف هذا المحور إلى التعرف على بعض الصفات الشخصية والوظيفية الخاصة بموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ، بغرض تسهيل تحليل النتائج، لذا نرجو منكم التكرم بوضع علامة (X) أمام الاجابة المختارة

1/ الجنس:

ذكر

☐

30_18

☐

40_30

☐

50_40

☐

أكبر من 50

☐

أنثى

☐

2/ السن:

3/ المؤهل التعليمي:

مستوى متوسط

☐

مستوى ثانوي

☐

مستوى ليسانس

☐

مستوى ماستر

☐

مستوى ماجيستر

☐

مستوى دكتوراه

☐

دراسات عليا

☐

دراسات أخرى

☐

4/ سنوات الخدمة:

أقل من 5 سنوات

☐

من 5 إلى 10 سنوات

☐

من 10 إلى 15 سنة

☐

أكثر من 15 سنة

☐

المحور الثاني: أسئلة حول ماهية البنك

نرجو منكم وضع علامة (X) أمام الاجابة المختارة

الرقم	العبارات	درجات سلم القياس			
		موافق	موافق بشدة	محايد	أرفض بشدة
01	تتعدد الخدمات المالية التي يقدمها بنك BADR - ميلة-.				
02	يقدم بنك BADR -ميلة- تمويلات مختلفة.				
03	إن التمويلات التي يقدمها بنك BADR -ميلة- تشجع المؤسسات الإستثمارية على نشاطاتها المختلفة.				
04	إن موارد بنك BADR -ميلة- تتدخل في طرق التمويل البنكية.				
05	يقدم بنك BADR -ميلة- خيارات تمويلية لزيائنه.				
06	تختلف طرق التمويل البنكية باختلاف عنصر الزمن وقيمة التمويل.				

المحور الثالث: أسئلة حول طرق التمويل البنكية

نرجو منكم وضع علامة (X) أمام الاجابة المختارة

الرقم	العبارات	درجات سلم القياس			
		موافق	موافق بشدة	محايد	أرفض بشدة
01	إن طرق التمويل في بنك BADR -ميلة- مرنة ومناسبة للزيائن.				
02	يتيح بنك BADR -ميلة- توضيحات مهمة حول طرق تمويلاته.				
03	إن فترات السداد المتاحة تتناسب مع طبيعة المشاريع				

					الإستثمارية.	
					يستجيب بنك BADR -ميلة- بسرعة لطرق تمويل المشاريع المختلفة.	04
					هناك تفاوض مرن يخص شروط التمويل بين بنك BADR -ميلة- وطالب التمويل.	05
					يتعامل بنك BADR -ميلة- في تمويلاته بنسب فائدة عقلانية ومقبولة.	06

المحور الرابع: أسئلة حول المؤسسات الاستثمارية

نرجو منكم وضع علامة (X) أمام الاجابة المختارة

الرقم	العبارات	درجات سلم القياس			
		موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض بشدة
01	يهتم بنك BADR -ميلة- بدعم المشاريع الإستثمارية.				
02	إن نسبة الفوائد البنكية تؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرار الإستثماري.				
03	إن فترات منح تمويل وخصائصه تساهم بشكل كبير في تسريع ونجاح المشاريع الإستثمارية.				
04	إن طرق التمويل المتاحة تساعد على التقليل من المخاطر الإستثمارية.				
05	إن طرق التمويل البنكية الحالية تدعم مسار المؤسسات الإستثمارية التي تتعامل معها.				
06	يعمل بنك BADR -ميلة- على تطوير علاقاته تجاه المؤسسات الإستثمارية عن طريق تحسين جودة التمويل المقدم.				

الملحق رقم (02): آراء وملاحظات الأساتذة المحكمين للاستمارة

الرقم	اسم ولقب الأستاذ المحكم	الرتب	الملاحظات
01	وادي رقية	أستاذة محاضرة (ب)	• تقليل عدد الاسطر. • ادماج الربط بين المحاور بصيغة أسئلة غير مباشرة. • تصفيح الاستمارة.
02	قبايلي امال	أستاذة محاضرة (ا)	• إعادة صياغة بعض الأسئلة. • اقتراح سؤال جديد بالاستبيان.
03	محبوب فاطمة	أستاذة التعليم العالي	• تصحيح مقدمة استمارة الاستبيان. • ترتيب الأسئلة بالمحور الثاني منهجيا.

الملحق رقم 03: مخرجات spss26

Correlations

		X1	X2	X3	x4	x5	x6	البنك ماهية
X1	Pearson Correlation	1	,070	,342	,380*	-,051	-,086	,440*
	Sig. (2-tailed)		,704	,055	,032	,782	,641	,012
	N	32	32	32	32	32	32	32
X2	Pearson Correlation	,070	1	,460**	,262	,291	,344	,639**
	Sig. (2-tailed)	,704		,008	,147	,106	,054	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
X3	Pearson Correlation	,342	,460**	1	,720**	,176	,251	,763**
	Sig. (2-tailed)	,055	,008		,000	,335	,166	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
x4	Pearson Correlation	,380*	,262	,720**	1	,153	,228	,715**
	Sig. (2-tailed)	,032	,147	,000		,402	,209	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
x5	Pearson Correlation	-,051	,291	,176	,153	1	,482**	,570**
	Sig. (2-tailed)	,782	,106	,335	,402		,005	,001
	N	32	32	32	32	32	32	32
x6	Pearson Correlation	-,086	,344	,251	,228	,482**	1	,616**
	Sig. (2-tailed)	,641	,054	,166	,209	,005		,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
البنك ماهية	Pearson Correlation	,440*	,639**	,763**	,715**	,570**	,616**	1
	Sig. (2-tailed)	,012	,000	,000	,000	,001	,000	
	N	32	32	32	32	32	32	32

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		t1	t2	t3	t4	t5	t6	التمويل طرق البنكية
t1	Pearson Correlation	1	,350*	-,063	-,086	,144	,103	,487**
	Sig. (2-tailed)		,049	,730	,641	,432	,576	,005
	N	32	32	32	32	32	32	32
t2	Pearson Correlation	,350*	1	-,295	,316	,245	,169	,635**
	Sig. (2-tailed)	,049		,102	,078	,176	,356	,000

	N	32	32	32	32	32	32	32
t3	Pearson Correlation	-,063	-,295	1	-,102	,004	,035	,691**
	Sig. (2-tailed)	,730	,102		,578	,982	,851	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
t4	Pearson Correlation	-,086	,316	-,102	1	,375*	,206	,550**
	Sig. (2-tailed)	,641	,078	,578		,034	,257	,001
	N	32	32	32	32	32	32	32
t5	Pearson Correlation	,144	,245	,004	,375*	1	,426*	,710**
	Sig. (2-tailed)	,432	,176	,982	,034		,015	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
t6	Pearson Correlation	,103	,169	,035	,206	,426*	1	,617**
	Sig. (2-tailed)	,576	,356	,851	,257	,015		,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
التصويل طرق البنكية	Pearson Correlation	,487**	,635**	,691**	,550**	,710**	,617**	1
	Sig. (2-tailed)	,005	,000	,000	,001	,000	,000	
	N	32	32	32	32	32	32	32

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		z1	z2	z3	z4	z5	z6	المؤسسات لاستثمارية
z1	Pearson Correlation	1	,423*	,753**	-,100	,232	,170	,698**
	Sig. (2-tailed)		,016	,000	,586	,201	,353	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
z2	Pearson Correlation	,423*	1	,649**	,420*	,323	,333	,846**
	Sig. (2-tailed)	,016		,000	,017	,072	,063	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
z3	Pearson Correlation	,753**	,649**	1	-,024	,247	,197	,780**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,897	,173	,280	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
z4	Pearson Correlation	-,100	,420*	-,024	1	,191	-,055	,354*
	Sig. (2-tailed)	,586	,017	,897		,294	,766	,047
	N	32	32	32	32	32	32	32
z5	Pearson Correlation	,232	,323	,247	,191	1	,113	,541**
	Sig. (2-tailed)	,201	,072	,173	,294		,536	,001
	N	32	32	32	32	32	32	32
z6	Pearson Correlation	,170	,333	,197	-,055	,113	1	,483**
	Sig. (2-tailed)	,353	,063	,280	,766	,536		,005
	N	32	32	32	32	32	32	32

المؤسسات	Pearson Correlation	,698**	,846**	,780**	,354*	,541**	,483**	1
لاستثمارية	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,047	,001	,005	
	N	32	32	32	32	32	32	32

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Scale: الثاني المحور ثبات

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
,674	6

Scale: الثالث المحور ثبات

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
,795	6

Scale: الرابع المحور ثبات

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
,683	6

Scale: الكلي الثبات

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
,836	18

		Fréquence	Pourcentage
Valide	ذكر	20	62.5
	أنثى	12	37.5
	Total	32	100,0

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	18_30	5	15,6	15,6	15,6

30_40	19	59,4	59,4	75,0
40_50	4	12,5	12,5	87,5
50 أكبر من	4	12,5	12,5	100,0
Total	32	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ثانوي	10	31,3	31,3	31,3
ليانس	13	40,6	40,6	71,9
ماسنر	5	15,6	15,6	87,5
ماجستير	2	6,3	6,3	93,8
دكتوراه	2	6,3	6,3	100,0
Total	32	100,0	100,0	

الخبرة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide سنوات 5 اقل من	8	25,0	25,0	25,0
سنة 10 سنوات الى 5 من	11	34,4	34,4	59,4
سنة 15 الى 10 من	7	21,9	21,9	81,3
سنوات 15 أكثر من	6	18,8	18,8	100,0
Total	32	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
بنك يقدمها التي المالية الخدمات تتعدد -ميلة- BADR	32	3,41	1,214
تمويلات -ميلة- BADR بنك يقدم مختلفة.	32	3,47	1,107
- BADR بنك يقدمها التي التمويلات إن على الإستثمارية المؤسسات تشجع -ميلة المختلفة نشاطاتها.	32	3,53	1,016
في تتدخل -ميلة- BADR بنك موارد إن البنكية التمويل طرق.	32	3,94	1,105
خيارات -ميلة- BADR بنك يقدم لزيانته تمويلية.	32	3,72	1,224
باختلاف البنكية التمويل طرق تختلف التمويل وقيمة الزمن عنصر.	32	3,47	1,270

البنك_ ماهية	32	3,59	,715
Valid N (listwise)	32		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
-ميلة- BADR بنك في التمويل طرق إن للزبائن ومناسبة مرنة.	32	3,94	1,134
توضيحات -ميلة- BADR بنك يتيح تمويلاته طرق حول مهمة.	32	3,47	1,295
مع تتناسب المتاحة السداد فترات إن الإستثمارية المشاريع طبيعة.	32	4,06	,840
بسرعة -ميلة- BADR بنك يستجيب المختلفة المشاريع تمويل لطرق.	32	3,91	1,058
التمويل شروط يخص مرن تفاوض هناك وطلب -ميلة- BADR بنك بين التمويل.	32	3,44	1,162
تمويلاته في -ميلة- BADR بنك يتعامل ومقبولة عقلانية فائدة بنسب.	32	3,50	1,107
البنكية التمويل طرق	32	3,72	,590
Valid N (listwise)	32		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
المشاريع بدعم -ميلة- BADR بنك يهتم الإستثمارية.	32	3,59	1,292
كبير بشكل تؤثر البنكية الفوائد نسبة إن الإستثماري القرار اتخاذ على.	32	3,66	1,153
تساهم وخصائصه تمويل منح فترات إن المشاريع ونجاح تسريع في كبير بشكل الإستثمارية.	32	3,94	1,134
على تساعد المتاحة التمويل طرق إن الإستثمارية المخاطر من التقليل.	32	4,06	1,045
تدعم الحالية البنكية التمويل طرق إن تتعامل التي الإستثمارية المؤسسات مسار معها.	32	3,88	1,008
تطوير على -ميلة- BADR بنك يعمل عن الإستثمارية المؤسسات تجاه علاقته المقدم التمويل جودة تحسين طريق.	32	3,53	1,164
لاستثمارية المؤسسات	32	3,78	,707
Valid N (listwise)	32		

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change
						F Change	df1	df2	
1	,796 ^a	,633	,621	,43498	,633	51,806	1	30	,000

a. Predictors: (Constant), البنكية_التمويل طرق

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9,802	1	9,802	51,806	,000 ^b
	Residual	5,676	30	,189		
	Total	15,478	31			

a. Dependent Variable: لاستثمارية_المؤسسات

b. Predictors: (Constant), البنكية_التمويل طرق

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,234	,498		,469	,642
	البنكية_التمويل طرق	,953	,132	,796	7,198	,000

a. Dependent Variable: لاستثمارية_المؤسسات